

الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيوستراتيجية

The new regionalism and the rebalance of power in the international system: The BRICS Group and Geostrategic Reformulation

إيهاب محمد أبو المجد عياد

دكتوراه بالعلوم السياسية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي مفادها: إلى أي مدى كان للإقليمية الجديدة أثرها على توازنات القوى في النظام الدولي؟، وما هو دور مجموعة البريكس في إعادة الصياغة الجيوستراتيجية؟. وتم ذلك من خلال ثلاثة محاور جاء الأول بعنوان: الإطار الفكري والمفاهيمي لظاهرة الإقليمية الجديدة والمفاهيم المقاربة، كما جاء المحور الثاني بعنوان: متغيرات النظام الدولي والتوازنات الجديدة للقوى، من خلال استعراض وتحليل المتغيرات الاقتصادية، ومتغيرات النظام العالمي، والتحول من الأحادية القطبية إلى تعدد المراكز، ومتغيرات العولمة، واستعراض وتحليل أنواع وأشكال توازن القوى، وأخيراً تناول المحور الثالث: مجموعة البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة، وإعادة توازنات القوى في النسق الدولي، وتمثلت التوصيات في: العمل على طرح المبادرات التنفيذية بين مجموعة البريكس وبين بعض المؤسسات الإقليمية، وتوسيع نطاق مجموعة البريكس، من خلال استقطاب القوى الصاعدة، وضم عدد من هذه القوى .

الكلمات المفتاحية: مجموعة البريكس-الجيوستراتيجية-التوازنات-الإقليمية الجديدة – توازن القوى.

Abstract:

The aim of the study was to address the main problem, which can be summarized as follows: To what extent does the new regionalism impact power balances in the international system? What is the role of the BRICS group in reshaping geostrategic dynamics? This was achieved through three axes. The first axis focused on the intellectual and conceptual framework of the new regional phenomenon and related concepts. The second axis examined the variables of the international system and the new power balances, including an analysis of economic

variables, global system variables, the shift from unipolarity to multipolarity, globalization variables, and an overview and analysis of types and forms of power equilibrium. Finally, the third axis examined the BRICS group and emerging economic powers, as well as the reconfiguration of power balances in the international order. The recommendations included proposing executive initiatives between the BRICS group and regional institutions, expanding the scope of the BRICS group by attracting emerging powers and including a number of these powers.

Keywords: BRICS group - geostrategic - balances - new regionalism - balance of power.

مقدمة:

أصبحت ظاهرة "الإقليمية الجديدة" بمنظوماتها وتكتلاتها وترتيباتها، تُمثل إحدى أهم الظواهر السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، التي سادت بيئة النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، بعد أن اتخذت لها العديد من الرؤى، والمُتغيرات الجديدة المُختلفة دولياً وإقليمياً استدعتها ضرورات واقتضتها مصالح، فرضت نفسها على الدول المُنتوية تحت لوائها، وأهدافاً ذات أبعاد شاملة، جيوبوليتيكية واستراتيجية وجيوستراتيجية وجيواقتصادية ثقافية-حضارية، ثم عسكرية-أمنية. ومن هذا المنطلق فإن تأثيرات تلك الظاهرة بصورتها المباشرة، وغير المباشرة، بالإضافة إلى نتائجها ستكون فاعلةً على مستويين: **جاء الأول متمثلاً في:** إعادة التوازن وتوزيع مراكز القوة، والنفوذ في النظام العالمي، **والثاني فيتمثل في** آفاقه المُستقبلية بصورة عامة، ونُظمه الإقليمية بصورة خاصة، بما يؤدي إلى إعادة الصياغة الجيوستراتيجية، وتغيير بُنيته الهيكلية الهرمية التي غدت تمر اليوم بمرحلة جديدة من مراحل تطور تاريخه المُعاصر، وتختلف نسبياً عن المراحل التي سبقتها لتتواءم والمُتغيرات الدولية الجديدة الحاصلة في النظام الدولي عامة، والعربي خاصة منذُ انتهاء مرحلة الحرب الباردة^(١).

وبالرغم من بروز ظواهر أخرى مثل "العولمة" مُناقضة لتلك الظاهرة؛ من حيث الخصائص والأهداف والآليات، والتي دعت بدورها إلى إقامة مجتمع دولي من دون قيود، عن طريق إقامة نظام تجارة حرة مُتعددة الأطراف، ومن دون قيود وحماية جمركية، لإقامة مُجتمع خال من القيود والتناقضات، والارتقاء به نحو بناء وتحقيق التنمية الحقيقية والرفاهية والتقدم للحفاظ على السلم والأمن الدوليين في كل دول العالم ومن دون

استثناء، ووفقاً لما نُظر له دُعاة العولمة، إلا أن "الإقليمية الجديدة" قد لاقت اهتماماً دولياً بصورة أكبر؛ حيث أخذت في الوقت نفسه تدعو إلى إقامة تكتلات اقتصادية كبرى تضمّ الدول الفاعلة في النظام الدولي، التي تملك قدرات اقتصادية واستراتيجية كبرى لضمان استمرار تحقيق التقدم الاقتصادي والأمن والتنمية، كما حدث في تجمع "دول البريكس"، والحفاظ على المزايا التجارية بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات، الأمر الذي لا بُدَّ وأن يُرتب تداعيات جيواستراتيجية، وجيوبوليتيكية مُهمة على النظام الدولي وبنائه الهرمي، ولاسيما وأنّ هذه الدول، حرصت على إبقاء القيود الجمركية والحماائية مع الدول من خارج هذه التكتلات، من أجل الحفاظ على مصالحها التجارية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الخصائص والأهداف والآليات التي تقوم عليها "الإقليمية الجديدة"، تختلف تماماً عن تلك التي تقوم عليها "العولمة"، وهذا ما ستكشف عنه الدراسة من خلال المحاور الرئيسية التي تتناولها؛ حيث تسعى الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في: (إلى أي مدى كان للإقليمية الجديدة أثرها على توازنات القوى في النظام الدولي؟، وما هو دور مجموعة البريكس في إعادة الصياغة الجيواستراتيجية؟).

١- أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من منطلق بعدين الأول: أن مفهوم الإقليمية يعد من المفاهيم الديناميكية والمتغيرة والمتفاعلة مع بيئتها، ويتمثل البعد الثاني في: البعد الجيوسياسي ويكمن فيما تكتسبه دول مجموعة البريكس، والدول التي تسعى للانضمام إليها من أهمية حيوية، وسياسية، وجغرافية تمكنها من إحداث التنمية التي يتحقق معها التنمية الاقتصادية، والأمن بمفهومهما الشامل.

٢- أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة "الإقليمية الجديدة" ودورها في إعادة توازنات القوى في النظام الدولي، وإحداث التنمية بما يحقق مفهوم الأمن الشامل، من خلال تحليل دور مجموعة البريكس في إعادة الصياغة الجيواستراتيجية للنظام الدولي.

٣- الإشكالية الرئيسية للدراسة: تمثلت الإشكالية الرئيسية للدراسة في تساؤلها الرئيسي والذي تمثل في: إلى أي مدى كان للإقليمية الجديدة أثرها على توازنات القوى في النظام الدولي؟ وما هو دور مجموعة البريكس في إعادة الصياغة الجيواستراتيجية؟، وتمثلت التساؤلات الفرعية في:

أ- ماهي ظاهرة الإقليمية الجديدة والبناء المفاهيمي لها؟ وما هي أسباب ظهور الإقليمية الجديدة؟.

ب- ما هي متغيرات النظام الدولي؟، وما هو مفهوم وأنواع وأشكال التوازنات الجديدة للقوى؟، وما هي أساليب تحققها؟.

ج- ما هو دور مجموعة دول البريكس في إعادة توازنات القوى في النسق الدولي الجديد؟

٤- فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات مفادها:

أ- أن ظاهرة "الإقليمية الجديدة" ظاهرة شاملة، ومتعددة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، ومن ثم فهي "ظاهرة جديدة" بالمعنى النوعي؛ لأنها جزء لا يتجزأ من التحول العالمي الحالي.

ب- أن الإقليمية الجديدة هي عملية ترابط بين مجموعة من المتغيرات، وهي امتداد للإقليمية التقليدية ولكن بصورة جديدة، كما أنها نتاج النظام العالمي أحادي القطبية.

ج- هناك علاقة وطيدة بين تراجع الهيمنة لدولة ما، وإعادة توازن القوى في النظام الدولي الراهن.

د- كلما زادت قوة وتحدي القوى الكبرى للأحادية، كلما زادت فرص تغيير النظام الدولي إلى التعددية.

هـ- أن الإقليمية الجديدة صورة من صور التعددية القطبية.

٥- حدود الدراسة (المجال الموضوعي-المجال الزمني): يمكن بلورة حدود الدراسة موضوعياً وزمنياً كما يلي:

على مستوى المجال الموضوعي: تناولت الدراسة تحليل ظاهرة "الإقليمية الجديدة"، ودورها في إعادة توازنات القوى في النظام الدولي، من خلال تناول الإطار المفاهيمي لظاهرة الإقليمية الجديدة والمفاهيم المقاربة، ثم استعراض أهم متغيرات النظام الدولي والتوازنات الجديدة للقوى والتي تمثلت في: المتغيرات الاقتصادية والتي تمثلت في الانتقال إلى اقتصاديات السوق الحر، وظهور تكتلات اقتصادية دولية وإقليمية، كما تمثلت أهم متغيرات النظام الدولي في التحول من الأحادية القطبية إلى تعدد المراكز، وتناولت الدراسة استعراض دور مجموعة دول البريكس في إعادة توازنات القوى في النسق الدولي الجديد وإعادة الصياغة الجيوستراتيجية، وتكمن أهمية الدراسة فيما شهدته النظام الدولي من العديد من التغيرات، والأزمات التي نتجت عن التغيرات الناجمة عن الأحادية القطبية، والتي أدت إلى ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية ذات الأبعاد الديناميكية والمتغيرة والمتفاعلة مع بيئتها، ومن أمثلتها: مجموعة "دول البريكس" ذات البعد الجيوسياسي، والذي يكمن في ما تكتسبه دول مجموعة البريكس والدول التي ستتنضم إليها من أهمية: حيوية، وسياسية، وجغرافية تمكنها من إحداث التنمية التي يتحقق معها التنمية الاقتصادية، والأمن بمفهومهما الشامل. وعلى مستوى المجال الزمني فقد التزمت الدراسة بالفترة الزمنية للأحداث حتى إعداد هذه الدراسة.

٦- الدراسات السابقة: سعت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي تمثلت في: إلى أي مدى كان للإقليمية الجديدة أثرها على توازنات القوى في النظام الدولي؟ وما هو دور مجموعة دول البريكس في إعادة الصياغة الجيوستراتيجية؟، مسترشدة في ذلك بما رسخت إليه الأدبيات المتزايدة، والتي تصدت لدراسة وتحليل موضوعات الإقليمية الجديدة ومجموعة دول البريكس كنموذج، أو لأحد ظواهرها، وتوضيح مدى تأثيرها في ظل بروز العديد من المتغيرات المتأثرة بتفاعل القوى الدولية، والتحول من الأحادية القطبية إلى تعدد المراكز، والفواعل الإقليمية والدولية، والتي أثرت بدورها على إعادة الصياغة الجيوستراتيجية للنظام الدولي، والتي جاء منها على سبيل المثال:

تناولت دراسة كلاً من: "Hettne, Bjorn" (1995)^(٢)، ودراسة "Louise", "Fawcett.", ودراسة "Andrew, Hurrell" (1995)^(٣)، ودراسة "Nesadurai, Helen E" (2003)^(٤)، ودراسة "مروان العلي"، (٢٠١٤)^(٥)، مفهوم الإقليمية والإقليمية الجديدة وارتباطها بظواهر أخرى مثل: العولمة، والمؤسسات المرتبطة بها، وتأثير الإقليمية الجديدة في النظام الدولي والتأثر به، وكان من أوجه الاستفادة به في الدراسة الحالية، دراسة الإطار المفاهيمي للإقليمية الجديدة، وتأثيرها بالظواهر الأخرى وتأثيرها في النظام الدولي بما يفيد الدراسة الحالية. كما تناولت دراسة كلاً من: "Robert Kappel" (2015)^(٦)، ودراسة "Richard Carey and Xiaoyun Li" (2016)^(٧)، دراسة "علي بلعربي"، (٢٠٢٠)^(٨)، ودراسة "وسن عبد المنعم"، (٢٠٢٠)^(٩)، ودراسة "إسلام حسين"، (٢٠٢١)^(١٠)، دور مجموعة دول البريكس في التحولات في النظام العالمي، ودور مجموعة البريكس في التنمية الدولية، والتعاون في مجموعة البريكس وأثره على النظام الدولي السائد، ودور الإقليمية في التغيير في ميزان القوى العالمية، ومدى فاعلية تجمع البريكس في إحداث الفعالية في النظام الدولي، وكان من أوجه الاستفادة به في الدراسة الحالية، التعرف على دور البريكس في التنمية الشاملة بكافة جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ودور دول البريكس في إعادة توازن القوى في النظام الدولي المعاصر بما يفيد الدراسة الحالية.

٧- الإطار المنهجي: من أجل تحقيق التكامل المنهجي، وتوخي المزيد من الدقة، والموضوعية وصولاً للنتائج؛ اتبعت الدراسة إطاراً منهجياً متكاملًا؛ حيث استخدمت المنهج الاستقرائي والاستنباطي، والمنهج التاريخي لمتابعة الظاهرة لفهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل مع مراعاة المتغيرات الزمانية، والمكانية والإمكانات المتاحة في كل فترة والذي استخدم في رصد نشأة وتطور ظاهرة الإقليمية الجديدة، ومجموعة دول البريكس بالإضافة

لتطور أهدافهما. كما أمكن الاستفادة من منهج تحليل المضمون، والذي من خلاله يتم تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن القمم التي عقدتها دول البريكس، ومنهج دراسة الحالة كون الدراسة تتناول مجموعة دول البريكس، كما تنطلق هذه الدراسة من تحليل دور البريكس في إعادة الصياغة الجيوستراتيجية بالارتكاز على المقاربة الاقتصادية.

٨- أقسام الدراسة: لما كانت هذه الدراسة تسعى للإجابة على تساؤل رئيسي مفاده: "إلى أي مدى كان للإقليمية الجديدة أثرها على توازنات القوى في النظام الدولي؟ وما هو دور مجموعة دول البريكس في إعادة الصياغة الجيوستراتيجية؟"، وعلى ضوء طبيعة موضوع الدراسة، والفترة الزمنية الهامة ومقتضياتها، تشتمل هذه الدراسة فضلاً عن المقدمة العامة: ثلاثة محاور رئيسية جاء المحور الأول منها يحمل عنوان: الإطار الفكري والمفاهيمي لظاهرة الإقليمية الجديدة والمفاهيم المقاربة، وتتناول المحور الثاني عنوان: متغيرات النظام الدولي والتوازنات الجديدة للقوى، كما تناول المحور الثالث عنوان: مجموعة البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة، وإعادة توازنات القوى في النسق الدولي الجديد على نحو ما هو مبين بالدراسة، ويلحق بهم خاتمة حول نتائج الدراسة، وأهم الملاحظات الختامية والتوصيات.

المحور الأول: الإطار الفكري والمفاهيمي لظاهرة "الإقليمية الجديدة" والمفاهيم المقاربة

يعد البحث في الأطر المفاهيمية ضرورة عملية، وموضوعية قبل التطرق لموضوع الدراسة؛ حيث يعد الركيزة التي تبنى عليها مدلولات الدراسة، وتصبح هذه المفاهيم الأداة الرئيسية والطرائق الدالة التي يتم الاستناد إليها، والاستعانة بها في العملية البحثية المنظمة؛ ولاسيما إذا ما كان هناك عدداً من المفاهيم ذات العلاقة بمفهوم الإقليمية الجديدة، والتي سيتم تناولها تباعاً وقبل مفهوم الإقليمية الجديدة، وعلى النحو التالي:

أولاً: الإقليمية والإقليمية الجديدة:

لقد تعددت الآراء وتشعبت الطروحات في مفهوم: الإقليمية، والإقليمية الجديدة، فعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة لم يأت بتعريف للإقليمية؛ إلا أنه يجب التطرق لمفهوم الإقليمية قبل الحديث عن مفهوم الإقليمية الجديدة على النحو التالي:

١- البناء المفاهيمي للإقليمية التقليدية:

على الرغم من شيوع مفهوم الإقليم "Region" في العديد من الكتابات السياسية، إلا أن الآراء اختلفت حول تعريف محدد وواضح له، فعلى المستوى اللغوي يعد الإقليم جزء من الأرض؛ حيث توافرت فيه ميزات

معينة ديموجرافية واجتماعية وسياسية أو ثقافية يندرج في مضامينه سطح الأرض وما تحتها وما فوقها من طبقات حيوية، تجعل منه كتلة متجانسة ومميزة عن غيرها من الأقاليم^(١١). أما الإقليم من ناحية الاصطلاحية فله العديد من المعاني المختلفة؛ إذ يشير إلى أنه "هو ذلك الإطار الجغرافي لاختصاص السلطة في الدولة، كما يشكل إطاراً لسيادتها، فقرارات سلطة الدولة، وقوانينها تقف في سريانها- من حيث المبدأ- عند حدود إقليمها، وهذا ما يسمى في فن القانون- بمبدأ "إقليمية القوانين"، كما يعرف أيضاً بذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تباشر عليه الدولة سلطانها مباشرةً جامعة مانعة - من حيث إن الأصل في سلطان الدولة لا يتجاوز إقليمها ولا يمارس سلطان غير سلطانها- أي أن إقليم الدولة لا يقتصر على الإقليم الأرضي فقط؛ بل يمتد إلى الإقليم الأرضي، والبحري، والجوي^(١٢). ويشير كذلك إلى مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً التي تجمعها خصائص مشتركة مثل: مستوى التطور، والثقافة، والتاريخ المشترك، والعادات، واللغة المشتركة، وما إلى ذلك، والتي تتفاعل فيما بينها سواء تعاوناً أو عداءً وعلى النحو الذي يؤثر فيه كل منهما في السياسة الخارجية لغيره من الدول الأخرى^(١٣). ويمكن القول بأن ذلك يعني أن الاستراتيجيات الإقليمية تتضمن أهدافاً، ومصالح سياسية وعلاقات بين الفاعلين الإقليميين في ذلك الإقليم مع بعضهم البعض، وهذه الصفات هي التي تعطي الإقليم شخصيته ومكانته وذاتيته المتميزة^(١٤).

ويعد "فريدريك راتزل" الجغرافي الألماني الشهير أول من أشار لفكرة الأقاليم في مجال السياسة الدولية، من خلال ما قام به من صياغة للقوانين السبعة فكرة الحتمية والمجال الحيوي المتمثلة بنمو السكان، وما يصاحبه من تطور في مختلف الميادين^(١٥). واستناداً لما سبق، يتضح اختلاف الباحثين في ايجاد تعريف محدد للأقاليم، ويرجع السبب في ذلك لتعدد المناهج المستخدمة من قبل الباحثين فمنهم من استند في تعريفه للإقليم بدلالة المصلحة الوطنية، ومنهم من عرفه بدلالة المصالح التي تجمع دول الإقليم من دون غيره كإقليم جنوب شرق آسيا، ومن هذا المنطلق يلاحظ أن الإقليم هو مفهوم متعدد الجوانب ولا يتضمن جانباً واحداً بيد أن الجميع اتفق على أن العامل الجغرافي يعد عاملاً مشتركاً في تحديد مفهومه وفقاً للمفهوم التقليدي، ومن ثم يبدو أن الإقليم الجغرافي يعني: مجموعة الدول المتجاورة جغرافياً والتي تتفاعل سياسياً مع بعضها البعض، سواء أكان هذا التفاعل تعاونياً أم عدائياً وعلى النحو الذي يؤثر فيه كل منهم في السياسة الخارجية لغيره من الدول الأخرى^(١٦).

كما يركز المفهوم التقليدي للإقليمية في الأساس على فهم الأسباب التي تؤدي إلى سعي الدول للتكتل والتعاون، وبهذا يمكن تقسيم مفهوم الإقليمية التقليدية أو القديمة -Old Regionalism- إلى قسمين رئيسيين بحيث يرتبط القسم الأول منها بظهور السوق الأوروبية المشتركة كجانب تطبيقي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي كان من تداعياتها هدم النظام الأوروبي القديم، وتقسيم العالم إلى ثنائية قضبية، فكان للإقليمية الدور البالغ في تحديد الانتماءات القضبية من خلال طبيعة الأحلاف والتكتلات التي تتبناها الدول من جهة، ومحاولة السيطرة على النزاعات الإقليمية من خلال بعث التعاون بين الدول الأوروبية من جهة أخرى. أما القسم الثاني فهو مرتبط بالجانب النظري الذي يقودنا لطرح وجهات نظر، ومقاربات مختلفة لفهم دوافع وأسباب التعاون الإقليمي، ومن ثم فإن كل من المدارس الواقعية والوظيفية والليبرالية سواء بتوجهاتها القديمة أو الجديدة قد كان لها الدور البارز في بلورة مفهوم الإقليمية التقليدية^(١٧).

فالمدرسة الواقعية -Realism- ترى بأن التعاون الإقليمي هو عبارة عن استراتيجية تتبعها الدول من أجل تحقيق مصالح وطنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو جيواستراتيجية، فتركيز المدرسة الواقعية يدور حول المصالح الوطنية للدولة، وما يخدمها ككيان يسعى إلى البقاء في ظل نظام دولي تسوده فكرة البقاء للأقوى، ومن ثم فالتكتلات الاقتصادية ما هي إلا استجابة لحاجات الدولة ومصالحها، أو لوجود متغيرات إقليمية تفرض الدخول في هذه التكتلات بدل التنافس معها، كما ترى المدرسة الواقعية أنها هي التي تدفع للتعاون الإقليمي بهدف خدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وخير مثال على ذلك مشروع "مارشال" من أجل إنشاء الأحلاف العسكرية والمؤسسات الإقليمية^(١٨).

بينما ترى المدرسة الوظيفية ووفقاً لـ "ديفيد ميتراني David Mitrany" رائد هذه المدرسة الفكرية، فإن التعاون والتكامل الإقليمي لا يبدأ من الجانب السياسي، ولكن من المجالات الأقل إثارة للجدل كالجانب الاجتماعي أو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أن الانقسامات السياسية هي مصدر للصراع بين الدول، ولذلك ينبغي التركيز على الجانب التقني والبرامج الوظيفية الأساسية والمشاريع الاقتصادية ضمن قطاعات محددة واضحة، كالتعاون في مجال النقل، النفط، المواد الخام، أو أية صناعة معينة أخرى، وبعد ذلك توسيع مجال التعاون ليشمل مجالات أخرى، وأعضاء من دول أخرى في المنطقة^(١٩).

كما استند تحليل المدرسة الليبرالية - Liberalism للتعاون الإقليمي على عدد من الأسس والبراهين الأساسية والتي من أهمها؛ ازدياد الاعتماد المتبادل الذي يولد الطلب المتزايد للتعاون سواء كان دولياً، أو إقليمياً، ثم إن التعاون بين الدول هو آلية لإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تعرقل العمل بصورة جماعية، والذي يخدم العملية التنموية والتطور. أما الليبرالية الجديدة - New Liberalism فتري أن التعاون الإقليمي يمكن أن يخلق السلام في المستوى الأول، ثم يتبع ذلك زيادة الرفاهية والنمو الاقتصادي، كما أن هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال دعم مفاهيم التجارة الحرة، وتشجيع الاستثمار، وتبادل الخبرات وذلك لدفع الدول لمزيد من التعاون وتعزيز إمكانية الاندماج فيما بينهما مستقبلاً^(٢٠).

٢- قراءة نظرية في تاريخ الإقليمية الجديدة (البناء المفاهيمي):

قبل التطرق إلى دراسة وتحليل مفهوم الإقليمية الجديدة، يجب أولاً تفكيك البناء المفاهيمي لهذا المصطلح لكي يتم التمكن من فهم ماهيته، وضبط حقيقته في العلاقات الدولية، ويلاحظ أن التحليل المفاهيمي لهذا المصطلح يأخذ اتجاهات متعددة، يتمثل الاتجاه الأول في توليد لغة واضحة مضبوطة بأحكام ومقاييس معينة، لإيجاد المعاني والدلالات الجوهرية للارتكاز عليها في التفسير، والاتجاه الثاني يعتمد على النظريات كأطر للتحليل والتفسير، من أجل الوصول إلى تفسير التطور التاريخي لهذه الظاهرة من حيث: جذورها، ظروف نشأتها، وتطورها ... الخ، والذي يمثل بدوره اتجاه آخر. واستناداً إلى ما تقدم، من توضيحات حول اتجاهات البناء المفاهيمي للإقليمية فإن الهدف ليس تحديد مفهوم محدد وواضح حول متغير الدراسة، ولكن عرض مختلف أدبيات الإقليمية من أجل التمكن من استخلاص العناصر الأساسية المكونة لهذه الظاهرة في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة؛ حيث يعد اصطلاح الإقليمية الجديدة في مراتب الكلمات الحديثة القديمة المفتقرة إلى ضبط مفهومها وشكلها، والفصل فيها في المناقشات والبحوث والدراسات المعاصرة؛ حيث ظهر استعمالها لأول مرة بحالتها الجديدة في منتصف عام ١٩٨٠م من القرن الماضي مع الكتاب - الأبيض والقانون الأوروبي الموحد بأوروبا الغربية. ومن هذا المنطلق سيتم التطرق لمفهوم الإقليمية الجديدة على النحو التالي^(٢١):

أ- المفهوم الاشتقاقي للمصطلح:

ويعود أصل كلمة الإقليمية الجديدة إلى الكلمة الانجليزية "New Regionalism" وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية "Region" والتي تعني "المنطقة" أو "الإقليم" ومفهومها يعني المساحة، والتي تحتل موقعاً مهماً في المنطقة الجغرافية كمساحة تتراوح بين المحلية والعالمية، فالمنطقة المحلية أو الوطنية تكون داخل حدود

معينة لدول، ويشار إلى هذه الأنواع من المناطق هنا باسم: الأقاليم الصغيرة "Micro-regions"، أما المنطقة العالمية فيمكن أن تشير إلى المناطق الكلية (مناطق العالم، والوحدات الإقليمية الأكبر حجماً) على النقيض من الوحدات غير الإقليمية أو النظم الفرعية بين الدولة، ومستوى النظام العالمي ويطلق عليها "Macro-regions" وأخيراً بين الاثنين، المستويات التي تشير إلى مناطق متوسطة، ترتيبات متوسطة المدى أو ترتيبات غير حكومية أي الأقاليم الفرعية "Meso-regions" وهي مشتقة أيضاً من الفعل اللاتيني "Regio" والذي يعني منطقة إدارية أو المنطقة الجغرافية المميزة بسمات متشابهة، وكلمة "Regio" مشتقة من الفعل اللاتيني "Regere" الذي يعني "To rule" أو "TO command" أي "أن تحكم" أو "أن توجه"^(٢٢). وتشير الأدبيات التاريخية الجغرافية لضبط مفهوم المنطقة إلى أن معنى الإقليم أو المنطقة هي كما يلي^(٢٣):

الإقليم (المنطقة) = بعد جغرافي + دلالات سياسية + دلالات اقتصادية

كما يثبت البحث في الأدبيات المعنية بدراسات الأقاليم السابقة أنه هناك أربعة مكونات يرتكز عليها مفهوم الإقليم والمتمثلة في: الجغرافيا، الانتظام وشدة التفاعلات، التصورات الإقليمية المشتركة، والجهة الفاعلة، ويمكن توضيح هذه الارتكازات الأساسية للإقليم كما يلي^(٢٤):

- **الجغرافيا:** أن المنطقة أو الإقليم يجب أن يصفها مستوى من التقارب الجغرافي وذلك نظراً لأهمية الأرض -كما سبق وأن تم توضيحه من قبل- ومع هذا هناك من يرى بأن الجغرافيا هي العمود الفقري لتعريف الإقليم، وبالتالي فإن العالم هو عبارة عن ترتيب المناطق الإقليمية الكلية بدقة، وهناك من يرى بأن الإقليم ليس شيئاً طبيعياً ومادياً؛ بل هو بناء معرفي يتجاوز حدود الدول.
- **الانتظام وشدة التفاعلات:** ركز باحثون آخرون بالدرجة الأولى في تحديد مفهوم الإقليم على المكون التأسيسي ودرجة التماسك الداخلي للإقليم. وفي هذا الاتجاه يسعى الباحثون للاهتمام بالروابط الاجتماعية الإقليمية (كاللغة)، الثقافة، الأصل العرقي، الوعي بالتراث التاريخي المشترك، وأيضاً بالروابط السياسية، والمؤسسات السياسية، والأيدولوجية، وأنواع الأنظمة، أو الروابط الاقتصادية والمتمثلة في ترتيبات التجارة التفضيلية؛ حيث تم إلقاء الضوء على الروابط الإقليمية الداخلية؛ حيث يتعلق الأمر أساساً بدرجات التكامل والتماسك الداخلي الإقليمي.

- التصورات الإقليمية المشتركة: أخذها على أنها ظواهر تتشكل اجتماعياً وذلك حسب تصور "جيسوبو" ينبغي ألا يوضع التركيز على الجغرافيا، ولا على الترابط المادي؛ بل يوضع أساساً على الفكرة الإدراكية للمنطقة التي جلبتها عمليات التنشئة الاجتماعية التي أجراها منشؤو الأقاليم.
- الجهة الفاعلة: هذا العنصر الأخير هو الأكثر مناقشة، فالنهج الكلاسيكي على الدراسات الإقليمية ركز على دور الدولة في رسم النظم الفرعية الإقليمية، وقد تكون المساهمات الأخيرة هي الأكثر، والتي تدعو إلى التركيز على دور الدولة، وذلك استناداً إلى "كارل ديويثش Karl Deutsch"، و"بيتر كاتزنستين Peter Katzenstein" اللذان يعرفان "المنطقة باعتبارها" مجموعة من البلدان مترابطة بشكل ملحوظ على نطاق واسع من أبعاد مختلفة. وهذا في أغلب الأحيان، وليس دائماً، من خلال تدفق الصفقات الاقتصادية الاجتماعية والاتصالات، بمكانتها السياسية العالية التي تميز مجموعة من البلدان عن الآخرين"، وعلى سبيل المثال أيضاً يأتي تعريف "جوزيف ناي Joseph Nye" للمنطقة الدولية بأنها "عدد محدود من الدول ترتبط معاً بعلاقة جغرافية وبدرجة من الترابط المتبادل".

ب- المفهوم الاصطلاحي للإقليمية الجديدة:

بالرغم من وجود اهتمام واسع بظاهرة الإقليمية الجديدة؛ إلا أن الباحثين والمختصين في هذا المجال لم يتفقوا على مفهوم موحد لها، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلافهم في تحليل الظواهر المؤثرة في التعاون الإقليمي من جهة، وإلى المرونة واستمرار تطور الإقليمية الجديدة بوصفها نظرية وممارسة في نفس الوقت، والتي مازالت تحتاج إلى بعض التعديل من جهة أخرى من خلال كونها متعددة الأبعاد والمجالات^(٢٥)؛ حيث يعد مفهوم الإقليمية من المفاهيم الديناميكية، والمتغيرة والمتفاعلة مع بيئتها^(٢٦)، ومع نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، عرف هذا المصطلح تطوراً كبيراً في مفهومه، وأصبح يعرف بـ"الإقليمية الجديدة New regionalism"، والذي كان ميلاده بظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في مختلف أرجاء العالم، وبظهور ظاهرة الإقليمية الجديدة طرح العديد من النقاشات والحوارات، مما ولد بما يعرف بحوار العلاقات بين النماذج الاقتصادية والقيم الثقافية، ذلك نتيجة بروز العامل الثقافي الناتج عن الصراعات القومية كنتاج للنظام الدولي الجديد^(٢٧). ويعرف "بجورن هيتن Hetten Bjorn"، أحد كبار رواد "الإقليمية الجديدة" على أنها "عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية"، كما يرى بأن التكامل الإقليمي يكون من خلال قرارات وسياسات تشمل كل الجوانب المذكورة آنفاً

ومن دون استثناء^(٢٨). كما عرفها نورمان بالمر Norman Palmer، "على أنها المستوى الأكثر ملائمة للتوفيق بين القومية المتصاعدة من جهة، والاتجاهات حول التدويل من ناحية أخرى"^(٢٩)، فهي تمثل في الأوساط السياسية إقامة علاقات تعاونية بين الوحدات الاجتماعية المختلفة كوسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت الرعاية الاجتماعية أيضاً أولوية^(٣٠). كما يرى "ميتيلمان Mittelman, James"، بأن الإقليمية الجديدة هي قوة قوية في عملية العولمة كعنصر مهم في العولمة: "فهي ليس فقط - فصل من العولمة ولكن يمكن أيضاً أن ينظر إليها على أنها استجابة أو تحد للعولمة"^(٣١).

وخلاصة القول استناداً على ما سبق، أنه من أهم السمات المميزة للإقليمية الجديدة، أنها تحدث في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب؛ حيث تستهدف إنهاء سياسة القطب الأحادي ورفض الهيمنة، وهذا على خلاف الإقليمية القديمة التي تميزت بالقطبية الثنائية؛ وما يدل على ذلك ما أدى إليه تراجع الهيمنة الأمريكية من خلق مساحة يمكن أن تتطور فيها هذه الإقليمية الجديدة^(٣٢).

ثانياً: الإقليمية الجديدة وإعادة الهيكلة الإقليمية:

تعد إعادة الهيكلة الإقليمية من الاتجاهات الحديثة للدراسات الدولية؛ حيث أعيد تقييم وتفسير الهيكل الإقليمي الدولي في العديد من الكتابات الأكاديمية، أضف إلى ذلك المناقشات السياسية والاقتصادية، إلى جانب انتشار وهيمنة العولمة، وما نتج عنها من العديد من التغييرات في شكل الخارطة السياسية والاقتصادية للعلاقات الدولية، وكانت ظاهرة "الإقليمية الجديدة" نتاج ذلك لتشكل مجموعة من المستويات المتوسطة أو البدائل في السياسات والممارسات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى تقديم بدائل التحليل في العلاقات الدولية، وعلى وجه الخصوص إبان عالم ما بعد القطبين في تسعينات القرن الماضي، ومن ثم ف"الإقليمية الجديدة"، هي مجموعة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية متوسطة المستوى بين الدول أو بين الجهات الفاعلة غير الحكومية. ومنذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، يلاحظ ظهور وبروز أشكال مختلفة للإقليمية ومشاريعها في جميع أنحاء العالم، قد تكون دروس الاتحاد الأوروبي اللبنة الأولى لتفسير هذه الظاهرة، ويمكن أن تكون هناك عمليات إقليمية أخرى تختلف في شكلها ومضمونها عن الأولى، كالتالي لوحظت في أجزاء أخرى من العالم، وذلك من خلال إعادة تنظيم وتوسيع المشاريع والمؤسسات الإقليمية القديمة كالسوق المشتركة الجنوبية، "رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN"، و"اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA"، الجماعة الإنمائية للجنوب

الأفريقي SADC"، الجماعة الاقتصادية من دول غرب أفريقيا ECOWAS" ومن هذا المنطلق يجب أن يأخذ في الاعتبار أن هذا الاتجاه المتجدد والعالمي للإقليمية والذي يوصف "بالإقليمية الجديدة"، لا يقتصر فقط على العلاقة بين المنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية المشتركة بين الدول؛ بل على العكس من ذلك تماماً فالإقليمية الجديدة تتميز بتعدد أبعادها، وتعقيداتها، وبأطرافها المتناقضة^(٣٣). وفي ضوء ما سبق يطرح تساؤلاً هاماً يتمثل في ما هي أسباب ظهور الإقليمية الجديدة؟ ويمكن الإجابة من خلال استعراض النقاط التالية^(٣٤):

١- الأسباب العالمية لظهور الإقليمية الجديدة:

حيث تمثلت الأسباب العالمية في:

- أ- انتهاء البناء الأيديولوجي إبان الحرب الباردة، والذي نتج عنه نظام أحادي القطبية والهيمنة على النظام العالمي، والصراع بين الحضارات، مما نتج عنهم انهيار التوازن الدولي القائم، وإعادة صياغة التوجهات الأيديولوجية، والبعد عن الطموحات السياسية لصالح الطموحات الاقتصادية.
- ب- التغيرات التي صاحبت نظام "بريتون وودز" لأسعار الصرف في عام ١٩٧١، مما أدى إلى الاختلال في موازين المدفوعات لبعض الدول، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.
- ج- العولمة والعولمة المضادة والذي يعبر عن المشروع الأمريكي "السلام الأمريكي" والذي يعني بالتوسع المضطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.
- د- أزمة البترول في سبعينيات القرن الماضي؛ حيث أدت إلى انتشار ظاهرة التضخم وظهور ما يسمى بظاهرة الكساد التضخمي بالدول المتقدمة مما أدى إلى تدهور الإنتاجية.
- هـ- التحول في شكل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة إبان الحرب الباردة؛ حيث ارتكز تطور النظام الجديد على الاعتماد الاقتصادي بشكل كبير على الجغرافيا السياسية.

٢- الأسباب الإقليمية لظهور الإقليمية الجديدة:

تتمثل أهم الأسباب الإقليمية لظهور الإقليمية الجديدة في^(٣٥):

- أ- الأحداث الأفغانية، وحرب الخليج الثانية؛ حيث أبرزت التطورات الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي في منتصف الثمانينات والتسعينات، ولتعيد تشكيل خارطة العالم جغرافياً، اقتصادياً، وسياسياً، في النظام الدولي.

ب- بروز لاعبين جدد في الاقتصاد العالمي، خاصة شرق آسيا، اليابان، والصين، وعدد آخر من الدول التي أطلق عليها مسمى الأسواق الصاعدة، التي تطمح إلى أن تشكل جزءاً من عملية تنظيم الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى التزايد النسبي للقدرة التنافسية، الأمر الذي عزز من توجهات الدول حول إقامة تكتلات اقتصادية.

ثالثاً: النظريات المفسرة لظاهرة الإقليمية الجديدة:

نظراً لتنوع عمليات إضفاء الطابع الإقليمي على العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد أصبح من الضروري الحديث عن النظريات المفسرة للإقليمية الجديدة؛ حيث تركت الفجوة بين الإقليمية الجديدة والإقليمية القديمة - التي سبق تناولها من قبل - في خارطة الدولية، آثار مفاهيمية جانبية حول توضيح طبيعة المفهومين، مما ترتب عليها اختلاف النظريات المفسرة لهذه الظاهرة الدولية، فمحاولة بناء مجموعة جديدة من النظريات لشرح، ووصف الأشكال الحديثة لبناء المنطقة على "النهج الإقليمي الجديد" كانت بعضها غير واضحة، وذلك لارتكازها على نظرية التكامل الكلاسيكية كأساس في تفسير هذه الظاهرة. ومن هذا المنطلق، ووفقاً للطرح الذي قدمه "فريدريك سوديرباوم Fredrik Soderbaum"، والذي سعى من خلاله إلى عرض مجموعة من الافتراضات والتفسيرات الجديدة، والتي ساعدت في دراسات الإقليمية الجديدة، كمحاولة منه للجمع بين مجموعة متنوعة من النظريات الإقليمية الجديدة، كونها واحدة من الاتجاهات السائدة في الدراسات العالمية، ولأنه لا يوجد توجه نظري موحد لنظريات الإقليمية الجديدة، ومن هذا المنطلق سعى العديد من المنظرين في هذا المجال من جميع أنحاء العالم أمثال "Barry Buzan، Morten Boas، Richard Falk، Bob Jessop"، إلى تطوير الرؤى النظرية التي تغطي الإقليمية الجديدة من جهة، ونهج النظام العالمي من جهة أخرى، إلى جانب الحكم الإقليمي، والمؤسسية الليبرالية والتنمية الإقليمية الجديدة الكلاسيكية، إضافة إلى مجمع الأمن الإقليمي ونهج بناء المنطقة، وعليه ووفق ما سبق سنتطرق إلى عرض مختلف وجهات النظر للمساعدة في توضيح الاختلافات، وكذلك أوجه التشابه بين مختلف النظريات والتي يمكن عرضها على النحو التالي^(٣٦):

١- النظريات الإقليمية المبكرة:

يجدر الإشارة هنا إلى التمييز بين الدراسات المبكرة، والحديثة للإقليمية، وهنا نقصد بالدراسات المبكرة الدراسات التي تم تناولها بين الخمسينات والسبعينيات من القرن الماضي، وهذه الدراسات اكتسبت جذورها

الفكرية من أدبيات التكامل والاندماج الذي يعتمد على العامل السياسي بالدرجة الأولى، ثم يليها الاقتصادي في تفسير العلاقات الدولية، وهنا يظهر الخلط بين النهج والنظرية في تفسير ظاهرة الإقليمية، فعند الحديث عن النهج السياسي يلاحظ أنه بدأ مع ظهور حركة التكامل والتعاون في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي جذبت اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والسياسة وغيرهم، ونتيجة ذلك انبثق فكر ومنظور حاول أن يفسر ويحلل طبيعة وحقيقة هذه الحركة، ومن أبرز الإسهامات التي عملت على شرح هذه الظاهرة، النهج الفدرالي، ويعرف بكونه برنامج سياسي بدلاً من نظرية، وأيضاً النظرية الوظيفية والتي كانت نهجاً لبناء السلام بدلاً من النهج النظري، وأيضاً النظرية الوظيفية الجديدة التي تمثل النهج الأكثر تأثيراً من خلال تحليل الإقليمية المبكرة، فهي امتداد لعمل النهج الوظيفي الأصيل. أما بالنسبة للنظريات الاقتصادية، بدأت مع ظهور "نظرية التكامل" ١٩٥٩م، وأنتجت على إثرها أدبيات مكثفة ومناقشات حادة بين منظري هذا التيار وغيرها من النظريات، ومن أمثلة النظريات الاقتصادية نظرية الاتحاد الجمركي، والتي تعد المرجع الأول للنظرية التكاملية التقليدية^(٣٧).

٢- نظريات الإقليمية الجديدة:

أصبح مصطلح "الإقليمية الجديدة" أكثر استخداماً في العالم المعاصر باعتبارها الموجة الحالية من الترتيبات التجارية الاقتصادية الإقليمية، والتي تحولت تدريجياً إلى ظاهرة أكثر انتشاراً في العالم، ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من النماذج النظرية المختلفة لتفسير ظاهرة الإقليمية الجديدة، والتي تعكس حقيقة تنفيذ هذه الظاهرة على مستوى العالم، واستناداً إلى ما سبق سيتم عرض هذه النظريات على النحو التالي^(٣٨):

أ- نظريات حل المشكلات:

تم استخدام الفكر "العقلاني" في تفسير العلاقات الدولية منذ منتصف الثمانينات القرن الماضي، وتعكس هذه المرحلة جملة من النظريات، والمتمثلة في نظريات الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية^(٣٩)، ونظرية الليبرالية الجديدة أو المؤسساتية الليبرالية الجديدة^(٤٠)، فكلتا النظريتين تنطلقا من فكرة تبادل المنفعة، أي أساس قيام علاقات دولية يكون هدفه تبادل المنفعة، وتستند هذه النظريات على الاختيار العقلاني لاتخاذ المصالح والأفكار والهويات من الجهات الفاعلة، وسوف يتم استعراض هذه النظريات على النحو التالي^(٤١):

■ الواقعية الجديدة: يعتمد أصحاب هذه النظرية على التركيز الشديد على المصلحة الوطنية، وسياسة حفظ الأمن والسلطة لتعيين المناطق- كما سبق وأن تم توضيحه من قبل- أي يرتكز على الدولة ويدعم قطبية

السلطة، أي الدولة فاعل عقلائي، كما تركز على فوضى النظام الدولي والنزاعات بين القوى السياسية، إضافة إلى أن الأمن القومي يرتكز على الأمن العسكري^(٤٢).

■ **الليبرالية الجديدة:** يعتمد "المؤسسون الليبراليون الجدد" على دور المؤسسات والمؤسسات الإقليمية لإدارة أوجه الترابط على أساس إقليمي، فعلى الرغم من أن الدراسة الإقليمية منذ تسعينيات القرن الماضي، والتي اتفق كلاً من المنهج العقلائي، وحل المشاكل على بعض الافتراضات الأساسية مثل النظام الفوضوي وهيمنة الدول، إلا أن هناك تناقض صارخ بين التوجهين حيث تجادل "الليبرالية الجديدة"، و"الواقعية البنوية"، بأن هناك تطورات تاريخية محددة قد جرت في القرن العشرين جعلت تحقيق التعاون الدولي الآن سهلاً نسبياً مما كان عليه تاريخياً؛ حيث أكد العلماء والباحثون الأكاديميون بأن السياسة الدولية تحولت إلى التصرف وفق ما يمليه حكم القانون، وليس وفق ما تمليه الواقعية، ويتضح التباين على إضفاء الطابع المؤسسي على الإقليمية وغيرها من المسائل الأخرى، وخاصة التجارة التي تعد واحدة من الاختلافات الرئيسية^(٤٣).

ب- النظريات الحرجة (الانعكاسية):

ظهرت منذ منتصف التسعينيات مجموعة من النظريات تجاه الإقليمية والتي عرفت تطوراً إلى حد كبير كنتيجة مباشرة لتعزيز هذا النوع من وجهات النظر بما في ذلك النظرية البنائية، التي تضبط المعاملات التبادلية بين الدول والمؤسسات، فهي تمثل التحديات الأساسية للفكر العقلائي، فالعقلانية تأخذ العالم كما هو، وهي توفير التوجيه لتصحيح الاختلالات، والمشاكل التي تنشأ ضمن هذا النظام القائم، وتتطلق هذه النظرية من النزعة البنائية، وتذهب بعيداً عن الماديات وتتركز على حركات التفاعل الاجتماعية الإنسانية، أي أنها بناء اجتماعي، متخذة موقفاً مغايراً لموقف النظريات الأخرى^(٤٤).

المحور الثاني: متغيرات النظام الدولي والتوازنات الجديدة للقوى

يوصف النظام الدولي بأنه كيان ذو طبيعة قابلة للتغير المستمر، وإذا كان هذا النظام يبدو في حالة من القابلية للنمو والتطور في مرحلة ما، فلربما يبدو وكأنه على وشك التداخي في مرحلة أخرى، وما بين هاذين البديلين من القابلية للتطور إلى فقدان المقدرة على الاستمرار، يحاول النظام الدولي الاحتفاظ بأدائه الطبيعي بصورة أو أخرى، ولكن في كل الأحوال يبقى احتمال التغيير قائماً^(٤٥). ولقد كان للتغيرات التي تحدث على المستوى الدولي من إعادة الهيكلة لبعض التكتلات، والأحلاف والمؤسسات، أو إقامة مؤسسات جديدة، أو التحولات من نظام متعدد القطبية إلى ثنائي القطبية أو إلى قطب واحد، وصولاً للمرحلة الحالية التي يعاني

منها النظام الدولي من عدم الاستقرار بسبب الأزمة الروسية -الأوكرانية، التي كان لها عظيم الأثر على الاقتصاد العالمي والإقليمي، وأمن الأنظمة على المستوى الإقليمي والعالمي وفقاً لطبيعة استجابة كل دولة، والتي تتنوع بسبب اختلافات البيئة السياسية والاقتصادية لكل إقليم. مما أثرت بصورة كبيرة على توازن القوى في النظام الدولي، وهذا ما سوف يتضح عند استعراض أهم هذه المتغيرات على النحو التالي^(٤٦).

أولاً: متغيرات النظام الدولي المعاصر:

شهد العالم منذ انتهاء الاتحاد السوفيتي، وحتى الآن، العديد من التحولات العميقة في النظام الدولي، والتي صاحبها تحول في هيكل النظام الدولي؛ حيث انتقل النظام من ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة، ثم عودة روسيا بقوة للساحة الدولية مرة أخرى، وازدهار الصين لتتازع في الأحادية القطبية، مما نتج عنه تحولاً في طبيعة النظام الدولي؛ حيث شهد تحول جذري في قائمة الاهتمامات العالمية المتركة حول الاستراتيجية والأمن إلى القضايا المتعلقة بالنمو والتطور الاقتصادي، والأقليات وحقوق الإنسان والبيئة والرفاهية، كما تمثلت التحولات أيضاً في التغيير الذي شهدته بنية المؤسسة للنظام فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين أو وظيفتها في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية^(٤٧). ونتج عن تلك التحولات العديد من المتغيرات الدولية التي استهدفت بدورها إعادة رسم خريطة العالم عن طريق عولمة النظام الدولي بالاعتماد على مجموعة من الأسس الاقتصادية التي تتحكم بها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها، الأمر الذي تعددت معه المتغيرات وتأثيرها، وعلى وجه الخصوص التبعات الناجمة عن الأزمة الروسية-الأوكرانية، مما دعا إلى إعادة توازنات القوى في النظام الدولي، وإعادة الصياغة الجيوستراتيجية مرة أخرى من خلال تحديث دور الإقليمية الجديدة، ومع تعدد المتغيرات وتأثيراتها فقد قسمت الدراسة المتغيرات إلى^(٤٨):

١ - المتغيرات الاقتصادية:

ثمة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي ساهمت في التأثير على طبيعة التحولات التي كان لها الدور الأبرز في تشكيل النظام الدولي على النحو التالي:

أ- الانتقال إلى اقتصاديات السوق: انطلاقاً من التصور الأميركي الذي يرى أن الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل وأنه يصلح لجميع دول العالم، مستخدماً كل من "البنك الدولي" و"صندوق النقد الدولي" كأداة عالمية، والذي تراجع دوره مع بروز دور "بنك التنمية الجديد" والذي تم إنشائه من جانب مجموعة دول "بريكس" في مدينة شنغهاي في الصين عام ٢٠١٥، والذي جاء الهدف من إنشائه كمؤسسة دولية شبيهة

بالبنك الدولي تكون قادرة على تمويل المشاريع التنموية في البلاد النامية. ومن المتوقع أن يلعب هذا البنك دوراً مهماً منافساً للبنك الدولي، وأن تلجأ إليه الدول النامية هرباً من شروط البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، والتي أثرت على العديد من الدول^(٤٩).

ب- **ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية:** تعد من أهم الخصائص والسياسات التي يتمتع بها النظام الاقتصادي العالمي الحديث، سياسة الاعتماد المتبادل، وتقسيم العمل في مجالات التجارة والاستثمار، والتي تتحقق من خلال سعي الدول المتقدمة والنامية على اختلاف المذاهب الاقتصادية التي يتبعها كل منهم، ودرجات نموها لإقامة تجمعات اقتصادية عملاقة تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها. ويمكن النظر للتكتلات الاقتصادية على أنها تعاون بين دول التكتل وتكامل في الإنتاج، وفي ذات الوقت جدار لمواجهة الاقتصادات الأخرى القوية. ومن الملاحظ أن هذه التكتلات لا تتوقف آلياتها عند نقطة المصالح الاقتصادية؛ بل تمتد لتشمل التحول بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى، ومن أبرز تلك التكتلات (الاتحاد الأوروبي، مجموعة دول البريكس Brics، ناftا، آسيان، تجمع الميروكوسور، إيبسا)^(٥٠).

ج- **الشركات متعددة الجنسيات:** تتمثل في الشركات التي يكون المقر الرئيسي لها في الدولة الأم، تعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي الجديد، ولها عمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، كما لها العديد من الأنشطة الاقتصادية المتعددة في المجالات التجارية والصناعية والمالية، وكثيراً ما تندمج مع شركات من دول أخرى، وهو ما جعلها تسيطر على نسبة كبيرة من التجارة العالمية. وتمتاز هذه الشركات بتنوع نشاطها، وضخامة حجمها وانتشارها الجغرافي والسوقي، وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمار عالمياً وإقامة التحالفات الاستراتيجية^(٥١).

د- **اقتصاديات المعرفة:** تتمثل في التغيرات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد الجديد في آليات اقتصاديات السوق، والتحول نحو ما يعرف باقتصاديات المعرفة، وهو الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة، وتوزيعها، واستخدامها المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام وخلق الثروة، وفرص التوظيف في كل المجالات. وفيما يتعلق بأشكال المعرفة فتتمثل في: المعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم

وتفاعلاتهم. ويدار هذا الاقتصاد من خلال التسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية التي تزول فيها الحدود تدريجياً بين التجارة الداخلية والخارجية^(٥٢).

٢- متغيرات النظام العالمي والتحول من الأحادية القطبية إلى تعدد المراكز:

شهد النظام الدولي تراجعاً واضحاً في قدرة الدول الغربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية إبان الأزمة المالية العالمية، نتيجة لتحولات القوة في النظام العالمي؛ حيث أصبح النظام الدولي يتجه حالياً نحو حالة من "تعدد المراكز"، نتيجة لظهور العديد من الدول ذات مستوى متقارب من القوة، وإن كانت هذه القوة تتجلى بشكل أكبر - حتى الآن - على المستويات الإقليمية منها على المستوى العالمي. فبالإضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي "كقوى تقليدية"، يشهد النظام الدولي صعود العديد من القوى الآسيوية في آن واحد لأول مرة في التاريخ مثل: الصين واليابان والهند. وبوصف ألمانيا القوة الأولى على الساحة الأوروبية تسعى لإيجاد صيغة جديدة هي الأخرى للتفاعل، بينما تسعى روسيا بقوة لاستعادة المكانة التي كانت تتمتع بها في السابق كقطب دولي^(٥٣).

٣- متغيرات العولمة:

مهدت عملية الاعتماد المتبادل إلى بروز ظاهرة أخرى وهي ظاهرة "العولمة" فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي ظهر في العلاقات السياسية الدولية هذا المصطلح ليعبر عن ظاهرة تشير إلى تحول العالم إلى سوق، وقرية عالمية واحدة تنتقل فيها عناصر الإنتاج دون قيود في ظل نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية، ويقوم بقيادة تلك العملية ويحركها القوة الرأسمالية المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسية، والحكومات التي تعمل لتحقيق مصالح تلك الشركات مستندة إلى مكتسبات "الثورة الصناعية الثالثة" التي أعطتها قوة تكنولوجية هائلة وقدرة اقتصادية هائلة على تحقيق مصالح تلك القوى الرأسمالية من خلال تنميط العالم بما يتفق وتلك المصالح، ويقصد بالتنميط في هذا السياق أن يسود العالم نموذج فكري واحد ذو أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية تتطابق مع المصالح الغربية^(٥٤).

٤- المتغيرات الناجمة عن الأزمة الروسية - الأوكرانية:

تسارعت الأحداث في أعقاب الأزمة الروسية-الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م؛ حيث فرضت التحركات الروسية وردود الأفعال الإقليمية والدولية العديد من التداعيات والآثار التي لم تقف عند حدود القارة الأوروبية فقط؛ بل تجاوزتها للعالم بأسره؛ حيث دخل النظام الدولي في إطار عملية تغيير تحمل العديد من التكهانات

حول مستقبل الاستقرار، وكيف سيصبح شكل العالم والقوى المهيمنة على العلاقات الدولية مع نهاية هذه الأزمة في ظل الاستقطاب المتصاعد، واتجاه العديد من الدول إلى تغيير سياساتها الدولية، هذا فضلاً عن الآثار التي تتركها هذه الأزمة على مستقبل حلفاء روسيا وفي مقدمتهم الصين^(٥٥).

ثانياً: توازن القوى في النظام الدولي:

تختلف القوة النسبية للدول تبعاً لما هو متاح لكل دولة من المكونات المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة، وقد دفعت هذه الحقيقة المتعلقة بالتفاوت في توزيع إمكانات القوة بين الدول، بالعديد من الباحثين إلى محاولة تفهم العلاقات الدولية من خلال ما يسمى بنظرية أو نظام توازن القوى Balance of Power" الذي يعتبرونه قانوناً أساسياً يحكم هذه العلاقات، هذا بالإضافة إلى أن الإلمام بالفرضيات النظرية التي يُبنى عليها هذا النظام، وإدراك الحقائق الرئيسية التي تحيط بتطبيقه في الواقع، يساعد إلى حد كبير في توضيح بعض الاعتبارات الهامة ذات الصلة بدوافع السلوك الدولي، ولتوضيح توازن القوى في السياسة الدولية يتم تناول الموضوعات التالية^(٥٦):

١ - ماهية توازن القوى:

يشير توازن القوى في المعنى العام إلى الحالة المستقرة التي لا تسيطر عليها قوى معينة، أما مفهوم توازن القوى سياسياً فهناك العديد من الاتجاهات التي تناولته من أكثر من منظور، فالبعض رأى فيه نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين، وبالتالي افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركته، أو على الأقل تحركه ببطء شديد، والبعض رأى فيه سياسة دولية مقصودة لذاتها بوصفها إدارة لحفظ الاستقرار الدولي. كما يعرف بطريقة موضوعية أو وصفية بأنه توزيع القوى بين الدول بشكل متساوٍ، وهي حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى، ومن الناحية الفرضية تعبر عن سياسة ترويج تساوي القوى القائمة على افتراض أن عدم توازنها أمر خطير، مما يذهب بالدول إلى التحالف مع بعضها البعض ضد الدولة المهيمنة. كما عرف على أنه مصطلح استراتيجي هام في المجالات السياسية والعسكرية، يعني الوصول إلى نقطة الاستقرار، أي الموقف الذي يتعزز معه أي نسق دولي أو فرعي أو تحالف أن يملي إرادته على الأنساق الأخرى^(٥٧).

واستناداً إلى ما سبق، تتمثل الفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى في العلاقات الدولية، هي أن أهم ما يميز هذه العلاقات هو الصراع، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية فحسب؛ بل ينبع

في الجانب الأكبر منه محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم في قواها، فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو ائتلافات قوى مضادة، أو بعبارة أخرى فإن محاور القوة المضادة، المتعادلة أو شبه المتعادلة، لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت مسمى كونها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطرة. ومن هنا يتحقق توازن القوى بمفهومه هذا بأثرين هامين يتعلق أولهما بحفظ السلم الدولي، بينما يتعلق ثانيهما بحماية استقلال الدول الأعضاء في هذه المحاور والتكتلات^(٥٨).

وخلاصة القول في شأن مبدأ توازن القوى أنه يستند على ركيزتين أساسيتين^(٥٩):

أ- أن الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعها هدف واحد، وهو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى.

ب- أنه في أي موقف دولي، فإن التوازن يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوى على توليد ضغوط متعادلة ومتعكسة، وبذلك يمكن تفادي أي اختلال في علاقات القوى في توزيعاتها القائمة.

واستناداً إلى ما سبق، يمكن القول أن التوازن يعكس حالة الاستقرار والتعادل، وإمكانية العودة إلى حالته الطبيعية إذ ما تأثرت بأية متغيرات. وما يهمنا هو التوازن وعلاقته بالدول، ووضع الاستقرار الذي يتحقق بتوفر الأمن فيها. ويعبر التوازن الاستراتيجي عن تكافؤ قدرات الدول، بصفة منفردة أو مجتمعة لمجابهة التهديدات وتحركها السريع للعودة للتوازن عند الحاجة، ومن ثم يعد فهم التوازن الدولي حجر الأساس في فهم آليات إرساء السلم والأمن الدوليين - كما سبق وأن تم توضيحه - عبر السعي للحفاظ على الاستقرار النسبي في النظام الدولي^(٦٠).

٢- أنواع وأشكال توازن القوى:

تنقسم توازنات القوى في النظام الدولي إلى ثلاث أنواع أساسية^(٦١):

أ- توازن القوى المسيطرة: حيث يرى "ريمون أورن" أنها تعرف بفرض قوة واحدة سيطرتها على النظام الدولي، بالإضافة إلى طبيعة الأحادية، طبيعة الأهداف المراد تحقيقها من الطرف المهيمن، ووفقاً لهذا

الشكل ينقسم التوازن إلى: التوازن المرن والذي يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي واقتصادي موحد أو متجانس، والتوازن الجامد الذي يقوم بين دول تنتمي إلى نماذج متنافرة أو متناقضة^(٦٢).

ب- **توازنات القوى البسيطة:** تشكلها دولتين متعادلتين، أو مجموعة من القوى المضادة في حالة تكافؤ نسبي، ويكون هذا التوازن غالباً بين دولتين إقليمياً وهذا التوازن لا يخلق سوى فترة استقرار قصيرة مقلقة ومضطربة^(٦٣).

ج- **توازنات القوى المتعددة:** وهذا الشكل تكونه مجموعات قوى تعمل على موازنة بعضها البعض، ويشرح "مورجنتاو" خصائصه مركزاً على الكثرة النسبية لأطرافه ألقها ثلاثة، سواء كانت دولاً أو كتلاً، ويشير أن الطبيعة التنافسية هي الخاصية التي تقود للاستقرار والسلام وخضوع الأطراف وقبولها لمبادئ تنافس تتصف بظهور قواعد مقبولة من الأطراف جميعاً^(٦٤).

٣- أساليب تحقق توازن القوى:

هناك ثلاثة أشكال للسعي إلى التوازن بين القوى الدولية وهي^(٦٥):

- أ- **التوازن الداخلي:** ويعني التوازن داخل مجموعة الدول الأعضاء في النظام؛ لأن اختلاله يؤدي إلى عرقلة دور الدولة داخل النظام الذي تنتمي له، وخلل في تفاعلاتها مع الدول الأخرى في ذات النظام.
- ب- **التوازن الإقليمي:** يرتبط ببروز دولة من بين مجموعة من الدول العضوة عن طريق قدرتها في ممارسة السيطرة داخل النظام، بفعل ما بلغته من تفوق في القدرات، هذا السعي إلى التوازن يأخذ دعوة إلى التحالف والتعاون بين عدد من الدول لتحقيق التوازن لمواجهة القوى الساعية إلى بسط النفوذ والهيمنة.
- ج- **التوازن الخارجي:** يعبر عن مسعى طرف أو أكثر من القوى الدولية لإحداث التوازن في ظل منافسة قوة دولية أخرى، تمكنت من التدخل كطرف في معادلة التوازن.

٤- تطبيقات توازن القوى:

وتتمثل أهم تطبيقات توازن القوى في^(٦٦):

- أ- **التوازن عبر التوسع:** ويسعى هذا النوع من أنواع التوازن إلى تغيير الوضع القائم بالسعي للحصول على المزيد من إمكانات القوة في مواجهة الآخرين، والتوسع من خلال إحراز مركز قوة متقدم أفضل في النظام الدولي.
- ب- **التوازن عبر إبقاء الوضع:** يعني تحقيق أهداف التوازن عن طريق الإبقاء على الوضع القائم، مع الاحتفاظ بالنفوذ الخارجي.

ج- التوازن من خلال التعاون: ويرتبط تحقيقه بقضايا ومبادئ إنسانية تتجاوز المصلحة القومية.

المحور الثالث: مجموعة البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة وإعادة توازنات القوى في

النسق الدولي الجديد

يتجه العالم نحو ترتيبات إقليمية جديدة يسعى من خلالها إلى تغيير ميزان القوى في النظام الدولي والاقتصاد العالمي عن طريق إنشاء كتلات دولية فاعلة بين المجموعات الدولية، وبما يتناسب مع الإمكانيات والقدرات للدول الأعضاء في هذا التكتل. ويسعى تكتل مجموعة "دول البريكس" إلى أن يكون له دوراً رئيسياً في ذلك التغيير من خلال اعتمادها على ما تملكه من مقومات للقوة، والنهوض بإمكانات طبيعية مادية وبشرية هائلة تجعلها تتحو باتجاهات ومسارات ديناميكية تحصل من خلالها على المكانة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، لتحقيق أهدافها متخذة من التعددية الاقتصادية والسياسية مقدمة للتعددية القطبية في ضوء التفرّد القطبي بالقرارات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية^(٦٧).

ولأغراض الدراسة ولتوضيح دور تجمع البريكس والقوى الصاعدة في إعادة توازنات القوى في النظام

الدولي يتم تناول هذا المحور على هذا النحو:

أولاً: التأصيل التاريخي لنشأة مفهوم التكتلات:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيراً حاداً في الشؤون العالمية؛ حيث شكلت انتهاء الاتحاد السوفييتي الخطوة الأخيرة في صعود قوة من نصف الكرة الغربي، هي الولايات المتحدة، لتصبح القوة الوحيدة والعالمية، لأول مرة، كما شهد أيضاً نشأة وتطور مفهوم التكتلات الاقتصادية وأصبح يُنظر إليها على أنها ضرورة ملحة، وعلى وجه الخصوص في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مرحلة من التطور بمساعدة العلم والتقنية، فتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي - واستناداً إلى ما سبق، تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة عام ١٩٥٧م، حتى أصبحت آنذاك بداية وصورة مثلى يُحتذى بها للعديد من الاقتصاديين والسياسيين بين مجموعات دولية أخرى. وفي ضوء ذلك، يمكن تعريف التكتلات الاقتصادية بأنها تجمع عدد من الدول تجمعها روابط خاصة بالتشابه الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، أو بالجوار الجغرافي أو يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي، فقد يكون منطقة تجارة حرة أو اتحاداً جمركياً وغيرها، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف

تعظيمها، وزيادة التجارة البينية لتحقيق أكبر العوائد، والوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوبها^(٦٨).

وتعود نشأة التكتلات الاقتصادية إلى مجموعة من الدوافع الرئيسية، أهمها:

١- الدوافع الاقتصادية، والتي تتمثل في:

أ- العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق التنمية العادلة لجميع أطراف التكتل، والبحث عن النمو الاقتصادي الجماعي، والسعي لتدفق الاستثمارات من خلال تهيئة بيئة استثمارية مستقرة قائمة على وجود نظم قانونية واقتصادية مشجعة على إقامة المشاريع المربحة.

ب- توسيع نطاق السوق وزيادة استيعابه بما يحقق زيادة في الإنتاج وتدفق أكبر للسلع والخدمات وتعظيم الأرباح، والتي تؤدي إلى القضاء على البطالة وزيادة النمو، وهو ما يتيح التكتل الاقتصادي باعتباره فضاءً حرّاً لانتقال عناصر الإنتاج.

ج- زيادة الكفاءة الاقتصادية خاصة في القطاع الصناعي الذي يشهد منافسة متزايدة، ومن خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية تزداد قوة التكتل في مواجهة التنافس الخارجي^(٦٩).

٢- الدوافع السياسية، والتي تتمثل في^(٧٠):

أ- التكتل من أجل درء المخاطر الخارجية؛ إذ يسمح التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول بتشكيل قوة دفاعية موحدة تجاه العالم، ويصعب اختراق أي تكتل دولي وصل إلى درجة الاندماج السياسي والاقتصادي.

ب- مواجهة المخاطر الأمنية وفي مقدمتها التهديدات الإرهابية مهما كانت طبيعتها ومسمياتها فضلاً عن وضع اتفاقيات محاربة الشبكات الدولية للتهريب والتنسيق الأمني الجماعي لذلك.

٣- الدوافع الاجتماعية، والتي تتمثل في^(٧١):

التركيز على الدوافع القومية بهدف المحافظة على الكيانات القومية للأمم المتقاربة على أساس اللغة والدين والعرق، ويمثل هذا الدافع من أولويات التوجه نحو التكتلات الإقليمية.

ثانياً: مجموعة دول البريكس (BRICS) - النشأة، التعريف، والأهداف، والمؤسسات:

ظهر مصطلح "البريك" في ذروة انتشار العولمة، وفي أعقاب هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ مباشرة، ثم تحول إلى واقع بانعقاد أول اجتماع على مستوى القمة للبريك عام ٢٠٠٩، وانضمت جنوب أفريقيا ليتحول إلى تجمع البريكس رسمياً عام ٢٠١١، ونجد أن هذه الدول الخمس تأتي من قارات مختلفة؛ حيث تمتد بين

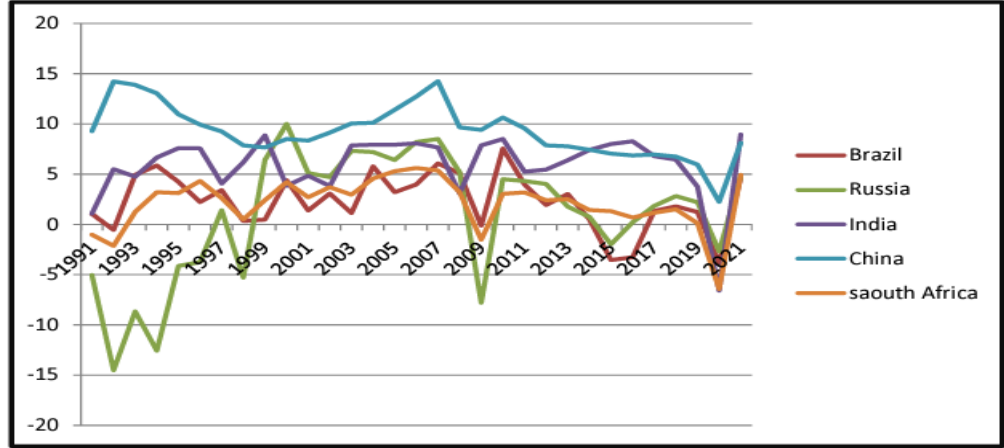
أربع قارات، وبالتالي هناك اختلافات متعددة فيما بينها، إذ تتألف مجموعة البريكس من خمس دول من أربع قارات مختلفة^(٧٢).

وهو بذلك يعد تجمعاً دولياً مختلفاً بشكل كبير عن بقية أشكال التحالفات والمؤسسات التي شهدتها النسق الدولي من قبل فلا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، وعلى الرغم من تباين درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، إلا أنها استطاعت أن تجد الكثير مما تتفق عليه رغم الاختلاف الطبيعي فيما بينها سواء العرقي أو اللغوي، وبدأ الحديث عن إمكانية أن تمارس دول البريكس مجتمعةً نفوذاً جيواستراتيجياً عالمياً، وفي هذا الإطار، يمكن إدراك المساعي الطموحة والجادة التي تقوم بها دول البريكس؛ من أجل صياغة نسق دولي جديد في ظل المتغيرات الجذرية الحاصلة في العالم؛ فهي تحاول لعب دور أكثر نشاطاً في السياسة الدولية؛ هادفةً إلى مواجهة الهيمنة الأمريكية وتكريس مبدأ السيادة واستقلال القرار الوطني. وتظهر دول البريكس كأقطاب جديدة للتنمية من خلال تحقيقها لنمو اقتصادي مستدام؛ بسبب عدة عوامل ساهمت في ذلك، أهمها طبيعة الدول المشكلة للكتل التي تملك منفردةً قدرات اقتصادية وعسكرية معتبرة أن ثراء هذه الدول بالموارد والطاقات أسهم في خلق تنوع، وتعدد في مصادر الطاقة والتصنيع، ومنه إلى تكامل في عدة ميادين رغم التباعد الجغرافي، في محاولة لإعادة توزيع القوى في العالم؛ بهدف كسر الهيمنة الغربية على النسق الدولي، ورسم معالم نسق دولي متعدد الأقطاب تستطيع دول المجموعة التمتع فيه بارتياح تام^(٧٣).

١ - تأصيل نشأة المفهوم:

كان لاستخدام هذا المصطلح لأول مرة في عام ٢٠٠١ إشارة إلى الدول الصاعدة اقتصادياً، ومع نشوئها زادت التنبؤات بأنها سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن، وعندما اندلعت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م أكدت ذلك، فقد تغلبت دول المجموعة على الأحداث التي عصفت بالاقتصاد العالمي، فظهرت أصوات تتنبأ بزعامة البريكس للعالم بحلول عام ٢٠٣٠م^(٧٤). ويوضح الشكل رقم (١) تطور معدل النمو الاقتصادي في دول البريكس خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٢١م^(٧٥).

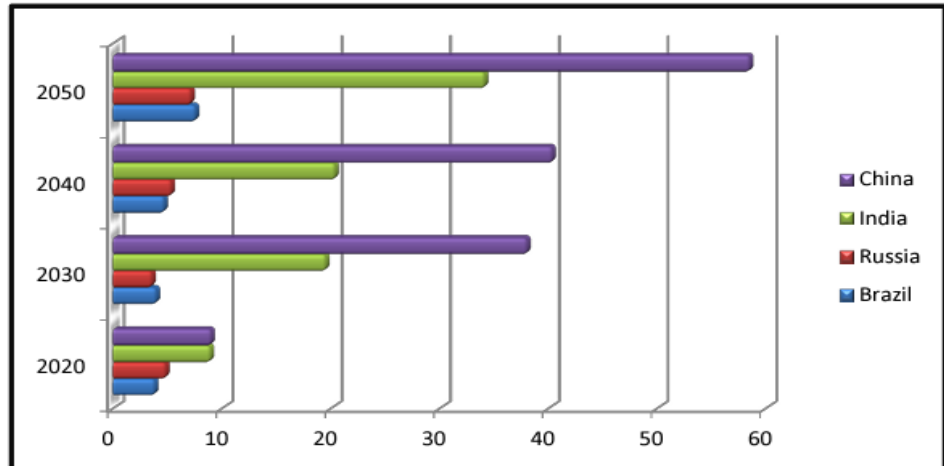
الوحدة: نسبة مئوية %



المصدر: وليد عابي، وآخرون. (٢٠٢٢). "واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس-دراسة تحليلية للفترة ١٩٩١-٢٠٢١". (الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. المجلد ٧. العدد ٢). ص ١٥٨.

كما يوضح الشكل رقم (٢) توقع دول البريكس وفق معيار الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية في الأعوام ٢٠٢٠-٢٠٣٠-٢٠٤٠-٢٠٥٠ (٧٦).

الوحدة: تريليون دولار



المصدر: وليد عابي، وآخرون. (٢٠٢٢). "واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس-دراسة تحليلية للفترة ١٩٩١-٢٠٢١". مرجع سابق. ص ١٦٣. وفقاً لبيانات المصدر:

IMF.WEO database (October 2020) for 2020, and PwC.3 for 2030, 2040 and 2050. (www.imf.org).

وكان من أبرز القمم التي عقدها هذا التكتل منذ نشأته هي^(٧٧):

- **القمة الأولى في ٢٠٠٩**: عقدت في روسيا وشارك فيها رؤساء الاتحاد الروسي والهند والصين والبرازيل، وتم فيها الإعلان عن ضرورة تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية مع تحسين النظام العالمي وإصلاح المؤسسات المالية، وكيفية مواجهة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها خاصة عندما أعلنت دول البريك حينها عن الحاجة لعملة احتياط جديدة بدلاً من الدولار الأمريكي تكون أكثر استقراراً على مستوى العالم.
- **القمة الثانية في ٢٠١٠**: وعقدت في البرازيل وأكدت على استمرار التنسيق بين دول التكتل لإصلاح المؤسسات المالية والعمل على إزالة آثار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وفي عام هذه القمة انضمت جنوب أفريقيا إلى التكتل وتغير اسم التكتل إلى البريكس.
- **القمة الثالثة في ٢٠١١**: وعقدت في الصين وركزت على إصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية وزيادة حق التصويت للدول الناشئة والنامية مع التعاون بين بنوك الدول الأعضاء في شتى المجالات.
- **القمة الرابعة في ٢٠١٢**: وعقدت في الهند وأكدت على إقامة مجموعة عمل مشتركة لإنشاء بنك التنمية، كما اقترح الرئيس الروسي "ديمتري مديفيد" بضم كل من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى مجلس الأمن الدولي كأعضاء دائمين.
- **القمة الخامسة في ٢٠١٣**: وعقدت في جنوب أفريقيا وتناولت القمة ملفات عدة منها الملف الإيراني النووي والأزمة السورية.
- **القمة السادسة في ٢٠١٤**: وعقدت في البرازيل وأكدت على استمرار التعاون بين الأعضاء في مجال الاستثمار والتجارة والتمويل، كما اتفق على إطلاق بنك التنمية الجديد مع دعم الدول الأفريقية في عملية التصنيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **القمة السابعة في ٢٠١٥**: وعقدت في روسيا وركزت على إنشاء صندوق للاحتياطات النقدية المخصص للطوارئ مع الدعوة لمواجهة جميع أشكال الحمائية التجارية وتأمين الدعم لعمل منظمة التجارة العالمية مع تنوع، وتوسيع مشاركة دول البريكس في التجارة العالمية.
- **القمة الثامنة في ٢٠١٦**: وعقدت في الهند وأكدت على محاربة الإرهاب والحد من الجريمة المنظمة مع الاتفاق على تعزيز التعاون في مجالات الأبحاث الزراعية وإقامة شبكة السكك الحديدية بينها مع إقامة المجالس الرياضية.

- القمة التاسعة في ٢٠١٧: وعقدت في الصين وركزت على دعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتعزيز الاتصالات والتنسيق لتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية لبناء نظام اقتصادي دولي أكثر تعاوناً وتوازناً^(٧٨).
- القمة العاشرة في ٢٠١٨: وعقدت في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، وتمحورت أعمال هذه القمة حول إقامة تعاون اقتصادي متزايد في بيئة اقتصادية دولية متغيرة، على خلفية الإخفاق الذي عرفته قمة مجموعة السبع الصناعية الكبرى.
- القمة الحادية عشر في ٢٠١٩: عقد مؤتمر القمة في العاصمة البرازيلية برازيليا، وعرفت هذه القمة مناقشة التطورات في مجالات العلوم والابتكار لدول بريكس، وأيضاً تطوير التكنولوجيا والعملية الرقمية. وقد أبرمت في هذه القمة اتفاقات متبادلة للمساعدة في وقف الجريمة المنظمة، وأعلن بيانها الختامي "الالتزام بتعددية الأطراف وتعاون الدول ذات السيادة من أجل تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم".
- القمة الثانية عشر في ٢٠٢٠: في سان بطرسبورغ في روسيا، بالشراكة مع منظمة شنغهاي للتعاون عبر تقنية التناظر المرئي في أثناء جائحة كورونا، وناقشت هذه القمة اتفاقاً متبادلاً حول مساعدة الدول الأعضاء لمجموعة بريكس من أجل مستويات معيشة أفضل، وتحسين مستوى معيشة شعوب هذه الدول^(٧٩).
- القمة الثالثة عشر في ٢٠٢١: عقد مؤتمر القمة الثالث عشر في نيودلهي بالهند عن طريق تقنية التناظر المرئي.
- القمة الرابعة عشر في ٢٠٢٢: وعقدت في بكين بالصين^(٨٠).

٢- التعريف بالمصطلح:

"بريكس" اصطلاح يحمل اختصارات للأحرف الأولى للكلمة الإنجليزية "BRICS" وهي مكونة من الأحرف الأولى لأسماء خمسة دول، صاحبة أسرع معدلات نمو اقتصادي عالمي وبترتيب الحروف: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، ولقد صاغ هذا المصطلح الباحث الاقتصادي بمؤسسة "جولدمان ساكس Goldman Sachs" للأبحاث الاقتصادية "جيم أونيل Jim O'Neill"، وهو التكتل الذي حل منذ بداية عام ٢٠١١م محل مجموعة "البريك BRIC" -كما سبق وأن تم توضيحه من قبل- بانضمام جنوب أفريقيا إلى هذه المجموعة، بعد مساع مكثفة ومفاوضات واسعة مع دول المجموعة للانضمام إليها؛ حيث نجحت في الانضمام رسمياً في عام ٢٠١٠م، وبتوسع "بريك" لتصبح خمس دول فإن هذا يعني أن المجموعة في طريقها إلى تكوين تكتل "اقتصادي-سياسي" على شاكلة "الاتحاد الأوروبي" أو تجمع "الآسيان"^(٨١).

٣- أهداف مجموعة دول البريكس:

انطلقت مجموعة البريكس من أهداف اقتصادية مشتركة تكون حافزاً لتماسك هذه المجموعة، متخذين من الاتحاد الأوروبي نموذجاً في ذلك، ويرجع السبب في ذلك أن دول المجموعة مختلفة عن بعضها في الكثير من الجوانب السياسية والثقافية، لذلك ركزت أهدافها على^(٨٢):

أ- تشجيع التجارة والاستثمارات البينية لتحقيق تكاملاً اقتصادياً خاصةً في مجال النفط والغاز والبنى التحتية، وقد أشار الباحث في اقتصاد التنمية بجامعة جوهانسبيرغ "ستيفن جيلد" في هذا المضمار أن هذا لن يكون الاهتمام الوحيد، لكنه سيكون العملية الهامة في مساعدة الدول نفسها لتحقيق أهدافها الأخرى.

ب- ضرورة إصلاح مؤسسات التمويل الدولية من أجل زيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل مؤسسات النقد الدولية "الصندوق والبنك الدوليين".

ج- محاولة تغيير نظام النقد الدولي بتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية؛ حيث تبلور الدول الخمس اتفاقية تقديم قروض أو منح لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتدويل تلك العملات وتأسيس آليات جديدة.

د- الاهتمام بشكل خاص بالتعاون التكنولوجي خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وتحسين استخدامها لاسيما وأن البرازيل تعد الدولة الرائدة في هذا المجال.

هـ- الاتفاق على هوية موحدة وتعاون مؤسسي بما يجعلها مجموعة جيوسياسية وجيواقتصادية لها وزنها قادرة على الثبات ودرء المخاطر مع خلق نظام للتنسيق الأمني فيما بينهم.

و- العمل على تأسيس نظام عالمي جديد بعيد عن الهيمنة الأمريكية مع العمل على إصلاح المؤسسات السياسية الدولية وتحديداً الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

٤- المؤسسات التابعة لمجموعة دول البريكس:

تتكون مجموعة دول البريكس من عدد من المؤسسات المالية والاقتصادية في البنية المالية للمجموعة، جاء أبرزها "بنك التنمية الجديد NDB" والذي يشار إليه كذلك باسم "بنك تنمية البريكس"، ويهدف إلى تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية في بلدان البريكس بمبلغ مالي قدر بـ ٥٠ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى "صندوق احتياطي نقدي للطوارئ CRA" بقيمة ١٠٠ مليار دولار، ويطلق عليه ترتيب الاحتياطي للطوارئ لدول البريكس، وهدفه احتواء ضغوط السيولة العالمية لعملة كل عضو، وتم إنشاءهما على التوالي وذلك أثناء

القمة في شنغهاي في عام ٢٠١٤م. وتأتي أهمية ترتيبات الاحتياطي الاحتمالي لتوفير الحماية ضد ضغوط السيولة العالمية، والتي تشمل قضايا العملة حيث تتأثر العملات الوطنية للأعضاء سلباً بسبب الضغوط المالية العالمية؛ حيث لوحظ أن الاقتصادات الناشئة للدول التي شهدت التحرير الاقتصادي السريع مرت بزيادة التقلبات الاقتصادية مما جعل البيئة الاقتصادية غير مستقرة، وبحاجة إلى هذه الاحتياطات الاحتمالية التي أصبح ينظر إليها كمنافس لصندوق النقد الدولي، وينظر لـ "بنك التنمية" كمثال على زيادة التعاون بين "الجنوب والجنوب". ويتكون الأساس القانوني للاحتياطي من معاهدة إنشاء ترتيب الاحتياطي في البريكس عام ٢٠١٤م، ودخلت حيز التنفيذ بعد مصادقة جميع الأعضاء وتم الإعلان عنها في قمة البريكس السابعة في عام ٢٠١٥م^(٨٣).

ثانياً: أهمية مجموعة "البريكس" السياسية والاقتصادية، ودورها في إعادة التوازنات في النظام الدولي وإعادة الصياغة الجيواستراتيجية:

تسعى مجموعة البريكس إلى تولي دور قيادي في النظام السياسي والاقتصادي العالمي من خلال تجسيد نظام دولي متعدد الأقطاب يخضع لقواعد القانون الدولي، ويكون نظاماً مُجسداً للديمقراطية في العلاقات الدولية، ويحقق قدراً أكبر من المساواة بين الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات النامية من جهة والاقتصاديات المتقدمة من جهة أخرى، وهذا من خلال تحقيق إصلاحات مهمة داخل المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي^(٨٤). واستناداً إلى ما سبق، يتم تناول جهود مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي على النحو التالي:

١- عوامل صعود مجموعة دول البريكس كقوة مؤثرة في النسق الدولي:

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على بروز مجموعة البريكس كقوة مؤثرة في النظام الدولي وهي كالتالي:

أ- الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م؛ حيث تعتبر هذه الأزمة واحدة من أهم العوامل التي ساعدت على ظهور البريكس كقوة في النظام الدولي؛ حيث أدت هذه الأزمة إلى إلحاق ضرر كبير بالبلدان والمؤسسات التي تقع في قلب الإدارة الاقتصادية العالمية، وهنا نقصد على وجه التحديد "صندوق النقد الدولي"، و"البنك الدولي للإنشاء والتعمير"، والولايات المتحدة الأمريكية بحكم سيطرتها على هذه المؤسسات، وفي ظل هذا الوضع، اكتسبت الدول الكبرى التي تسعى إلى بناء نظام دولي جديد من منظور جماعي كدول

مجموعة البريكس جاذبية كبيرة لدى الكثير من دول العالم على الرغم من عدم تجانس مصالحها الاستراتيجية^(٨٥).

- ب- التعددية القطبية، وتراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية: ذهب "جوزيف ناي Nye Josph S" في مقاله المعنون بـ "مستقبل القوة الأمريكية The Future of American Power" والصادر عام ٢٠١٠ إلى أن الولايات المتحدة فقدت مكانتها كقوة مهيمنة، على الرغم من أنها لا زالت تشكل بوضوح أقوى قوة اقتصادية وعسكرية، إلا أنها تكافح مع نقاط الضعف الحادة الناتجة عن انخفاض النمو الاقتصادي، وانخفاض إجمالي الاستثمار، مما جعلها لا تتمكن من الحفاظ على مكانة رائدة على المستوى الدولي، مما أدى إلى انخفاض عام في القوة الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان القبول العالمي^(٨٦).
- ج- افتقار الاتحاد الأوروبي إلى الديناميكية؛ حيث شهد الاتحاد الأوروبي في العقود الثلاثة الأخيرة تراجعاً في معدلات النمو التي تعتبر في المتوسط أقل من معدلات القوى الناشئة، وهذا ما يشير إلى عدم وجود ديناميكية قد تؤثر في أهمية الاتحاد الأوروبي الاقتصادية، وما يوضح ذلك ما نكره الاتحاد الأوروبي في استراتيجية لشبونه لعام ٢٠٠٠ أن أوروبا بحلول عام ٢٠١٠ ستصبح أكثر اقتصاديات العالم تنافسية، ومع ذلك، لم يتحقق تنفيذ هذا الهدف بسبب الإجراءات أحادية لبعض الدول، والافتقار إلى آليات التنفيذ والاستراتيجيات غير المتناسكة^(٨٧).

٢- توجهات مجموعة دول البريكس وإعادة الصياغة الجيوستراتيجية:

- أ- سعي مجموعة دول البريكس إلى ضم دول أخرى، بهدف زيادة نفوذها كقوة ذات ثقل في مواجهة المؤسسات المدعومة من الاقتصادات المتقدمة الأخرى^(٨٨).
- ب- تفعيل مجموعة العشرين G20؛ حيث شاركت مجموعة البريكس مشاركة كاملة في ترشيح مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٩م، كمنتدى اقتصادي رئيسي في العالم لتجنب الكوارث المالية والاقتصادية العالمية الكبرى، ويمكن القول بأن ذلك يؤكد ضرورة أن يصبح النظام العالمي متعدد الأقطاب^(٨٩). ولإشارة نجد أن المادة الأولى من البيان الختامي للقمة الأولى لمجموعة البريكس عام ٢٠٠٩م، بروسيا أكدت على الدور الرئيسي لمجموعة العشرين G20 في التعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية الدولية. وبعد طرحها كمنتدى عالمي للتنسيق والتعاون الاقتصادي الدولي، أصبحت القوى الناشئة أو الصاعدة تتخذ من مجموعة العشرين منصة لإبداء معارضتها التامة لأفكار القوى التقليدية، وهو الأمر الذي بات أكثر وضوحاً فيما يتعلق بسياسة المناخ، والحماية الاقتصادية، والإمداد العالمي بالطاقة^(٩٠). ومن نتائج

تفعيل مجموعة العشرين، هو تمكن مجموعة البريكس من التوصل إلى اتفاق في اجتماع مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠م، لإصلاح هيكل التصويت في صندوق النقد الدولي، وبالتالي هيكل التصويت في البنك الدولي تلقائياً^(٩١).

ج- إنشاء مؤسسات مالية جديدة بديلة للمؤسسات المالية العالمية؛ حيث تم الإعلان عن إنشاء بنك التنمية الجديد "NDB" خلال القمة السادسة لمجموعة دول البريكس والتي انعقدت في عام ٢٠١٤م بالبرازيل؛ حيث كان الهدف من تأسيس هذا البنك وفقاً للبيان الختامي الصادر عن هذه القمة هو تعبئة الموارد لمشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة والنامية. من خلال تعزيز التعاون بين بلدان مجموعة البريكس، لاستكمال جهود المؤسسات المالية متعددة الأطراف من أجل تحقيق التنمية العالمية، وبالتالي سيساهم البنك في تحقيق الالتزامات الجماعية للمجموعة القاضية بتحقيق هدف النمو القوي والمستدام والمتوازن، وللإشارة جاء إنشاء هذا البنك في ظل القيود المالية المفروضة على الاقتصاديات الناشئة التي أفضت إلى فجوات في البنية التحتية واحتياجات التنمية المستدامة؛ حيث يبلغ رأس المال المصرح به للبنك ١٠٠ مليار دولار أمريكي، حيث سيكون الرأسمال الأولي ٥٠ مليار دولار أمريكي، ويتم تقاسمه بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين، ويقع المقر الرئيسي للبنك في شنغهاي^(٩٢).

وفي نفس القمة تم توقيع معاهدة أخرى لإنشاء ترتيب احتياطي العملات النقدية للبريكس "CRA" بحجم مبدئي قدره ١٠٠ مليار دولار أمريكي. بحيث سيكون لهذا الترتيب تأثير وقائي إيجابي، ومساعدة البلدان على تجنب ضغوط السيولة على المدى القصير - كما سبق وأن تم توضيحه من قبل-، وتشجيع المزيد من تعاون البريكس، وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية واستكمال الترتيبات الدولية الحالية. يرى العديد من الباحثين في نشاطات مجموعة البريكس بأن إنشاء بنك بريكس للتنمية الذي يتصور مشاركة الدول الأخرى هو الأكثر أهمية، كونه يشكل محاولة جادة لتحدي النظام المالي الحالي بشكل مباشر، والضغط على الغرب للنظر في إصلاحات أعمق في النظام المالي الدولي^(٩٣)، وعلى وجه الخصوص؛ إذا أضفنا إلى ذلك إنشاء "البنك الآسيوي للاستثمار" في البنية التحتية "AIIB" في نهاية أكتوبر ٢٠١٤، والذي حدد رأس المال المصرح به بـ ٥٠ مليار دولار أمريكي نصفها تدفعه الصين، وللإشارة يضم البنك أكثر من عشرين دولة آسيوية بما في ذلك الهند، وإندونيسيا، ويقع مقره في بكين. وخلاصة القول فإن كلتا المؤسستين الجديتين تهدفان إلى التركيز على تمويل مشاريع البنية التحتية، وهذا الاتجاه سيكون له بالطبع تأثيرات جوهرية على أداء المؤسسات المالية العالمية الموجودة؛

كونه يعتبر خياراً جذاباً للعديد من الاقتصادات النامية والناشئة، بحيث أن إنشاء بنوك تنمية متعددة الأطراف يقودها البريكس سيكون مفيداً للتنمية العالمية إلى الحد الذي يساعد فيه على سد الفجوات في تمويل البنية التحتية، ويساعد على إعادة التوازن في تمثيل الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية على الساحة المتعددة الأطراف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن إنشاء مصدر بديل للتمويل المتعدد الأطراف سيعمل على إضعاف آلية إنفاذ بنوك التنمية المتعددة الأطراف القائمة، التي قد تفقد وضع الدائن المفضل، وفي إطار أوسع، يمكن اعتبار إنشاء بنوك تنمية متعددة الأطراف خارج نظام "بريتون وودز" القائم بمثابة دبلوماسية عالمية تقودها الصين بهدف تقويض الهياكل التي تقودها الولايات المتحدة والتي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية^(٩٤).

٣- التحليل النظري لأهم ملامح إعادة التوازنات في النظام الدولي:

تتمثل أهم ملامح التغير في النظام الدولي والناجمة عن استراتيجيات مجموعة دول البريكس في:

أ- تحول النظام الدولي إلى التعددية القطبية وتزايد النفوذ السياسي لمجموعة البريكس: يلاحظ دائماً عند الحديث عن تعريف السياسة الدولية، أنه يتم تعريفها في إطار علاقات القوة؛ فمنذ تشكيل نظام الدولة القومية، شهدت كل مراحل تطور النظام الدولي هيمنة قوة عظمى واحدة عليه في الغالب، فعلى سبيل المثال في القرن الثامن عشر تمتعت بريطانيا العظمى بالسيطرة العسكرية والاقتصادية على النظام الدولي باعتبارها قوة عظمى آنذاك، كما سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي في القرن العشرين، وهذا ما يؤكد الفرضية التي تقوم عليها نظرية دورة القوة بأن التراجع التدريجي لقوة عظمى واحدة يؤدي إلى ظهور قوى محتملة أخرى، وهذا ما لوحظ في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وذلك بعد أن حققت مجموعة "دول البريكس" نمواً اقتصادياً تدريجياً مكن بلدان هذه المجموعة وعلى وجه الخصوص روسيا والصين من تحقيق ذروة اقتصادية مستدامة، في ظل العجز الهيكلي الذي مرت به الولايات المتحدة الأمريكية الذي أدى إلى تآكل الرأسمال الأجنبي لتمويل الاستهلاك العام، والذي أثر على دورها في النظام الدولي^(٩٥).

كما أن هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى تحول النظام الدولي من نظام القطبية الأحادية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب من بينها:

- القوة النسبية التي اكتسبتها مجموعة "دول البريكس" بجانب قوى إقليمية مثل إندونيسيا، مكنتها من التأثير في سياسات الطاقة والمناخ والأمن والتجارة والتنمية العالمية^(٩٦).
- المواقف التي تتخذها مجموعة "دول البريكس" من بعض القضايا الدولية، كموقفها من السياسات الغربية بشأن إيران؛ حيث عملت المجموعة على دفع المجتمع الدولي للتعامل مع الملف وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي^(٩٧).
- رفضت مجموعة البريكس التدخل الخارجي في الأزمة السورية واعتبرته غير مقبول؛ إذ تدعم دول المجموعة وجهة النظر الروسية، وتوحيد موقف دول المجموعة بشأن الأزمة وضرورة تسويتها عبر الحلول السلمية^(٩٨).
- رفضت البريكس العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، وعملت على عدم التعامل معها باعتبارها خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وتعيق تعافي الاقتصاد الروسي^(٩٩).

ب- **إعادة التوازنات من الناحية الاقتصادية والمالية:** بتحليل الناحية الاقتصادية، يلاحظ أنه بات التغيير في النظام الدولي أمراً قائماً بالفعل، فقد كان من المتوقع أن تستمر الصين والهند والبرازيل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين ستخضع أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة مازالت تحافظ على المرتبة الأولى إلا أن التوقعات كانت تشير إلى صعود الصين من حيث أسعار الصرف في السوق في المرتبة الأولى بحلول سنة ٢٠٢٧م، وهذا ما نراه يتحقق على أرض الواقع خلال الفترة الحالية، والهند في المرتبة الثالثة عالمياً بحلول سنة ٢٠٥٠م، بينما ستنتقل البرازيل إلى المرتبة الرابعة محتلة مكانة اليابان الحالية، كما تشير التقارير الاقتصادية إلى تفوق روسيا على ألمانيا كأكبر اقتصاد في أوروبا من حيث تعادل القوة الشرائية بحلول عام ٢٠٢٠م وبسعر صرف السوق بحلول ٢٠٣٥م، وهذا ما دلت عليه المؤشرات الفعلية خلال الفترة السابقة^(١٠٠).

ويمكن القول بأن هذه المؤشرات لها دور كبير في التأثير على ميزان القوة الاقتصادية، ومن ثم فهي بالطبع ستؤثر على النظام الاقتصادي والمالي العالمي، وعلى وجه الخصوص إذا تم الأخذ في الاعتبار الاختلافات الموجودة بين اقتصاديات كل من روسيا، والصين التي ستؤثر على اقتصاديات كل من الولايات

المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي التي تعتمد على اقتصاد السوق والاقتصاديات الموجهة، والحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لأكثر دليل على ذلك خاصة في ما يتعلق بالحمائية.

كما أن ما قامت به مجموعة البريكس عام ٢٠١٤م من إنشاء بنوك تابعة لها، دفع القيادة الأمريكية إلى عقد قمة مع الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في سبتمبر ٢٠١٥م؛ حيث تم التوصل إلى اتفاق يقضي باعتبار الصين "دولة رئيسية نموذجية جديدة"، وكجزء من هذا الاتفاق ستمضي الولايات المتحدة الأمريكية قدما في حزمة إصلاح صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠م، في حين أن الجانب الصيني سيضمن أن المؤسسات الجديدة التي كانت يدعمها، وأي مؤسسات أخرى من هذا القبيل في المستقبل، ستم إدارتها بشكل احترافي وتلتزم بالقبول بالمعايير والممارسات المتعددة الأطراف القائمة، وعلاوة على ذلك، ستشارك الصين بشكل مفيد في جولات تجديد موارد مؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف القائمة، وهذا ما سيعطي لمجموعة البريكس مجتمعة نفوذاً مالياً عالمياً كبيراً، ومن بين النتائج الفورية لهذه القمة الثنائية هي إدراج إصلاحات صندوق النقد الدولي في مشروع قانون الإنفاق الشامل الذي أقره الكونغرس الأمريكي في منتصف ديسمبر ٢٠١٥م. كما استطاعت الصين عقد العديد من الاتفاقيات مع المملكة المتحدة تتعلق بالملكية المشتركة وبناء محطات الطاقة النووية والاستثمارات الرئيسية الأخرى طويلة الأجل في البنية التحتية ولتطوير سوق الرنمينبي المالي في لندن؛ حيث مكنت مجموعة دول البريكس الصين من طرح عملتها الرنمينبي كعملة دولية، كما قدمت المملكة المتحدة دعمها لمبادرة طريق الحرير الصيني " طريق واحد وحزام واحد One Road One Belt" (١٠١).

خاتمة الدراسة:

ويتم تناول خاتمة الدراسة في النقاط التالية، للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيسي وتساؤلاتها الفرعية على النحو التالي:

أولاً: نتائج الدراسة والملاحظات الختامية:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والملاحظات الختامية من واقع تحليل إشكالية الدراسة الرئيسية، والتي تم صياغتها لتحقيق أهداف الدراسة وهي: إلى أي مدى كان للإقليمية الجديدة أثرها على توازنات القوى في النظام الدولي؟، وكيف أعادت مجموعة دول البريكس الصياغة الجيوستراتيجية؟. وفي ضوء ما تم استعراضه من واقع دراسة وتحليل "دور مجموعة دول البريكس في إعادة توازنات القوى في النظام الدولي وإعادة الصياغة الجيوستراتيجية، بدا واضحاً مدى تأثير مجموعة دول البريكس في التأثير على توازنات القوى في النظام الدولي،

والتي تم تناولها من خلال استعراض ما جاء في محاور الدراسة الثلاثة من استعراض الإطار الفكري والمفاهيمي لظاهرة الإقليمية الجديدة والمفاهيم المقاربة لها، ودراسة وتحليل متغيرات النظام الدولي، والتوازنات الجديدة للقوى، وأخيراً، دراسة وتحليل دور مجموعة دول البريكس في إعادة توازنات القوى في النسق الدولي الجديد، ويتضح ذلك من خلال استعراض نتائج الدراسة، والتي جاءت على النحو التالي:

في استعراض المحور الأول ... الإطار الفكري والمفاهيمي لظاهرة الإقليمية الجديدة والمفاهيم المقاربة؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن الإقليمية الجديدة تحدث في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب.
- أن الإقليمية الجديدة تستهدف إنهاء سياسة القطب الواحد، ورفض الهيمنة، وهذا على خلاف الإقليمية القديمة التي تميزت بالقطبية الثنائية؛ وما يدل على ذلك ما أدى إليه تراجع الهيمنة الأمريكية من خلق مساحة يمكن أن تتطور فيها هذه الإقليمية الجديدة.

وفي استعراض المحور الثاني ... متغيرات النظام الدولي والتوازنات الجديدة للقوى؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ثمة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي ساهمت في التأثير على طبيعة التحولات التي كان لها الدور الأبرز في تشكيل النظام الدولي والتي تمثلت في: الانتقال لاقتصاديات السوق، ظهور التكتلات الدولية والإقليمية، الشركات متعددة الجنسية، واقتصاديات المعرفة.
- تختلف القوة النسبية للدولة تبعاً لما هو متاح لكل دولة من المكونات المادية وغير المادية والتي تدخل في تركيب القوة.
- أن مبدأ توازن القوى أنه يستند على ركيزتين أساسيتين: الأولى، أن الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعها هدف واحد، وهو الابقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى. والثانية، أنه في أي موقف دولي، فإن التوازن يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوى على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، وبذلك يمكن تفادي أي اختلال في علاقات القوى في توزيعاته.

في استعراض المحور الثالث ... مجموعة البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة وإعادة توازنات القوى في النسق الدولي الجديد؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن مجموعة دول البريكس كتكتل سياسي اقتصادي عالمي تجتمع فيه خمسة قوى اقتصادية ذات نمو سريع من أربع قارات في العالم، استطاعت بأدواتها ومرجعياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة أن تشكل

قوة دولية لا يستهان بها، وتتجه لأن تكون ذات وزن سياسي في كافة الهيئات الدولية، وتقف بإمكانياتها المتوفرة ضد فكرة القطب الواحد في التحكم في القضايا الدولية. على الرغم من الاختلافات في النظم السياسية لدول المجموعة والاختلافات الاقتصادية، ووجود بعض المشكلات الاجتماعية داخل بعض دول المجموعة، ومواجهة روسيا مع الدول الغربية.

- تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي بالإضافة إلى ضعف أداء المؤسسات العالمية الحالية أدى إلى بروز مجموعة البريكس كقوة عالمية مؤثرة.
- رغبة دول مجموعة البريكس في إحداث التغيير إلى الأفضل في النظام الدولي من خلال ما تمتلكه من المقومات.

ثانياً: التوصيات:

- العمل على طرح المبادرات التنفيذية بين مجموعة "البريكس" وبين بعض المؤسسات الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوراسي، والخروج إلى الإطار التنفيذي بمبادرات مشتركة يجرى تنفيذها؛ لضمان جذب القوى الصاعدة الجديدة لصالح تجمع البريكس في المستقبل.
- زيادة دور مجموعة دول البريكس في ظل تفاعلات النظام الدولي؛ حيث يجب أن يعمل على الاستفادة من الظروف الدولية لصالحه، واستقطاب القوى الصاعدة.
- توسيع نطاق مجموعة دول البريكس، من خلال استقطاب القوى الصاعدة مثل: تجمع "ميتكا Mikta"، حتى يكون للدول الصاعدة دوراً داخل "مجموعة العشرين G20".

مراجع الدراسة:

-
- (١) قاسم محمد الجنابي. (٢٠١٤). "الإقليمية الجديدة والنظام الدولي: دراسة في إشكالية التأثير والتأثر". (جامعة النهدين. كلية العلوم السياسية. الاستراتيجية)، تاريخ زيارة الموقع ٢/١١/٢٠٢٢، موقع: <https://nahrainiv.edu.iq/en/node/3198>.
- (٢) Hettne, Bjorn. (1995). *"International political economy: understanding global disorder"*. (Nova.Scotia: Fernwood publishing).
- (٣) Louise, Fawcett., Andrew, Hurrell. (1995). *"Regionalism in world politics"*. (New York: oxford.University Press).
- (٤) Nesadurai, Helen E. (2003). *"ic politics and regionalism Globalization, domest"* (London: Routledge).
- (٥) Keohane, Robert. And Nye, Joseph. (1997). *"After the Cold War: international institutions.and state strategies in Europe"*. (Harvard University: Center for International Affairs).

- (٥) مروان سالم على العلي. (٢٠١٤). "الإقليمية الجديدة والنظام الدولي: دراسة في إشكالية التأثير والتأثر". (العراق. جامعة النهرين. كلية العلوم السياسية. رسالة دكتوراة).
- (٦) Robert Kappel. (2015). "*Global Power Shifts and Challenges for the Global Order*". (German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, Policy Paper). p4.
- (٧) (Richard Carey and Xiaoyun Li. "*The BRICS in International Development: The New Landscape*". Op.cit. p7.
- (٨) علي بلعربي. (٢٠٢١). *التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد*. (الجزائر. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. المجلد ٨. العدد ١). ص ١٠٩-١١٠.
- (٩) وسن إحسان عبد المنعم. (٢٠٢٠). "ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً". (العراق. مجلة دراسات الكوفة. العدد ٥٨)، ص ١٥٣.
- (١٠) إسلام إبراهيم حسين. (٢٠٢١، يناير). "تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية". (الإسكندرية. مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والسياسية. المجلد ٦. العدد ١١). ص ٣٦٦.
- (١١) أنظر: عبد الوهاب الكيالي. (١٩٩٩). "موسوعة السياسة والإعلام". ج ١. ط ١. (بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر). ص ٢٤٥-٢٤٦.
- (١٢) تفصيلاً: محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي. (٢٠٠٠). "المبادئ الأساسية في العلوم السياسية". (الإسكندرية. منشأة المعارف). ص ١٠٨، عبد الغني بسيوني عبد الله. (٢٠٠٨). "النظم السياسية: النظرية العامة للدولة - الحكومات - الحقوق والحريات". ط ٦. (الإسكندرية. مطابع السعدني). ص ٢٧-٣٢، إبراهيم عبد العزيز شيحة. (٢٠٠٦). "النظم السياسية: الدول والحكومات". (الإسكندرية. منشأة المعارف). ص ٢٠-٢١. وأيضاً: حافظ علوان الدليمي. (١٩٩٩). *المدخل إلى عالم السياسة*. (بغداد. جامعة بغداد. المكتبة الوطنية). ص ٧٨.
- (١٣) Paul A. Tharp. (1971). "Regional International". (Organization, Maritns Press. New York).p.2.
- (١٤) تفصيلاً: محمد طه بدوي. (١٩٧٢). "مدخل إلى علم العلاقات الدولية". (بيروت. دار النهضة العربية للطباعة والنشر). ص ١٠٠-١٠٣.
- (١٥) الطيب البدري طه. (٢٠٢٠). "النظم الإقليمية والإقليمية الجديدة - إطار مفاهيمي". (العراق. جامعة النيلين. مجلة كلية الدراسات العليا. المجلد ١٥. العدد ٢). ص ٣٠٤-٣٠٥. ولمزيد من التفاصيل أنظر: جيفري روبرتس، اليستار إدوارد. (١٩٩٩). "القاموس الحديث للتحليل السياسي". ط ١. ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلي. (بيروت. الدار العربية للموسوعات). ص ٢٢١-٢٢٢. وأيضاً: محمد طه بدوي. (١٩٨٦). "النظرية السياسية العامة للمعرفة السياسية". (الإسكندرية. منشأة المعارف). ص ١٦٨-١٧١.
- (١٦) المرجع السابق، ص ٣٠٥.
- (١٧) AndKeohane, Robert. ". Op.cit, *Globalization, domestic politics and regionalism*"Nesadurai, Helen E.) (Nye, Joseph. (1997). "*After the Cold War: international institutions.and state strategies in Europe*". (Harvard University: Center for International Affairs).
- (١٨) Louise, Fawcett., Andrew, Hurrell. "*Regionalism in world politics*". Op.cit.
- (١٩) Mitrany, David. (1948). "*Approach to World Organization International Affairs*". (Royal Institute of International Affairs, Vol. 24, No. 3).
- (٢٠) Louise, Fawcett., Andrew, Hurrell. "*Regionalism in world politics*". Op.cit.
- (٢١) لطفى مخزومي، ومليكة خالدي. (٢٠١٩). "الإقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي: مفاهيم، جذور، ونظريات"، (الجزائر. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة. المجلد ٢، العدد ١)، ص ٢٠.
- (٢٢) Fredrik Soderbaun, Timothy M. Shaw. (2003). "*Theories of New regionalism*". (International Political Economy Series. Palgrave Macmillan). P6-7.

- (٢٣) لطفي مخزومي، ومليفة خالدي. "الإقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي: مفاهيم، جذور، ونظريا". مرجع سابق. ص ٢١.
- (24) Rodrigo Tavares. (2004), *"The State of the Art of Regionalism the Past, Present and Future of a Discipline"*, (UNU-CRIS e Working).p4-5.
- (25) Hettne, Bjorn. *"International political economy: understanding global disorder"*. Op.cit.
- (26) Rodrigo Tavares. *"The State of the Art of Regionalism the Past, Present and Future of a Discipline"*, Op.cit.p4
- (٢٧) لطفي مخزومي، ومليفة خالدي. "الإقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي: مفاهيم، جذور، ونظريا". مرجع سابق. (٢٣). Op.cit. *"International political economy: understanding global disorder"*. Hettne, Bjorn)²⁸
- (29) Palmer Norman D. (1991), *"The New Regionalism in Asia and the Pacific"*, (Toronto, Lexington Books). P174-176.
- (30) Bjorn Hettne, Andras Inotai. (1994), *"The New Regionalism, Implications for Global Development and International Security"*. (UNU World Institute for Development Economics Research, Forssan Kirjapaino Oy). P1-2.
- (31) Mittelman, James H. (1996), *"Rethinking the New Regionalism in the Context of Globalization"*, (Global Governance, No. 2). P189-213.
- (32) (el. Andras Inotai, Osvaldo Sunk ,Bjorn Hettne)³² *"The New Regionalism and the Future of Security and Development"*. (United States of America by MARTIN'S PRESS, INC., Scholarly and Reference Division, 175 Fifth Avenue, New York, N.Y.). P1-15.
- (33) Fredrik Soderbaun, Timothy M. Shaw. (2003), *"Theories of New regionalism"*, (International Political Economy Series, Palgrave Macmillan).p1-5.
- (٢٤) تفصيلاً: لطفي مخزومي، ومليفة خالدي. "الإقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي: مفاهيم، جذور، ونظريا". مرجع سابق. ص ٢٣-٢٤. وللمزيد أيضاً أنظر: أسامة المجدوب. (٢٠٠١). "العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية". ط٢. (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة). ص٢٧، بول ويلكينسون. (٢٠١٣). "العلاقات الدولية". ط٢. ترجمة: لبنى عماد تركي، (القاهرة. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة). ص١٢٨. إكرام عبد الرحيم. (٢٠٠٢). "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة". (العربية للطباعة والنشر). ص ص١٨-٢٤.
- (٢٥) للمزيد يراجع في ذلك: بيار ساليانجر، أريك لوران. (١٩٩٣). "حرب الخليج". ط٢. (لبنان. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر)، أيضاً: أسامة المجدوب. (٢٠٠١). "العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية". ط٢. (القاهرة. الدار المصرية اللبنانية). ص ص٣-٥.
- (٢٦) لطفي مخزومي، ومليفة خالدي. "الإقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي: مفاهيم، جذور، ونظريا". مرجع سابق. ٢٦.
- (37) Fredrik Soderbaun. (2014). *"Theories of regionalism"*. (Chapter to the Routledge Handbook of Asian Regionalism, Mark Beeson and Richard Stubbs). P2-10.
- (38) Fredrik Soderbaun, Timothy M. Shaw. (2003), *"Theories of New regionalism"*, (International Political Economy Series, Palgrave Macmillan). P4-7.
- (٢٩) نظرية الواقعية الجديدة: تعرف أيضاً بالواقعية البنوية، ومن أشهر روادها "كينيث والتز"، و"جورج مودلسكي"، وهي رؤية نسقية للسياسات الدولية؛ حيث تقوم بربط حالة الصراع بطبيعة النظام الدولي، الذي يعيق تشكيل علاقات تعاونية، ويعد "Kenneth Waltz" من أشهر مفكري هذا الاتجاه؛ حيث اقترح نظرية "المنظومة الدولية" من خلال مؤلفه الشهير (theory of international polics 1979)؛ حيث يري ضرورة الفصل بين مستوى النظام وحداته. للمزيد أنظر: لطفي مخزومي، ومليفة خالدي. "الإقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي: مفاهيم، جذور، ونظريا". مرجع سابق. ص٢٨. وأيضاً: تيم دان، مليا كوركي، وستيف سميث. (٢٠١٦). "نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع"، ط١، ترجمة: ديماء الخضراء، (بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات)، ص ص٢١٠-٢١٢.
- (٤٠) نظرية الليبرالية الجديدة: جاء استخدام كلمة الليبرالية الجديدة لأول مرة عام ١٩٣٩، خلال الاجتماع المنعقد في جنيف والذي ضم كبار الاقتصاد الليبراليين الناطقين باللغة الألمانية، وعلى رأسهم "فيليم روبك"، "الكسندر روستو" و"فريدريك فون هايك" وتم الاجتماع

بهدف تقوية الدولة وحماية السوق من المضاربات، والاحتكارات، ولقد نشأت الليبرالية الجديدة كنظرية مع نهاية الثمانينيات واستمر تطورها مع بداية التسعينيات، ويرون أن التعاون الدولي يمكن أن يتحقق عن طريق التعاون الثقافي والاقتصادي، ويركز الليبراليون على نمط الإدراك لأنهم يرون أن النوايا هي المؤشر الذي يؤدي لنتائج تتماشى مع النظام الدولي. تفصيلاً: ريهام الرؤوف محمد. (٢٠١٧). *السياسات الخارجية*، ط١، (عمان، دار غيداء)، ص ٣٨٠-٣٨٥.

(٤١) أنظر: لطفي مخزومي، ومليكة خالدي. *"الإقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي: مفاهيم، جنور، ونظريات"*. مرجع سابق. ص ٢٨. (٤٢) Barry (2002). *"the implications of September 11 for the study of international relations"*. (Contexto Internacional. Brasil. 24(02)). P235-237.

(٤٣) تيم دان، مليا كوركي، وستيف سميث. *"نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع"*، مرجع سابق. ص ٢٧٥-٢٧٦. (٤٤) Peter Katzenstein (2000). *"Regionalism and Asia"*, (New Political Economy, Abingdon, 05(03)). Rodrigo Tavares. (2004). *"The State of the Art of Regionalism the Past, Present and Future of a Discipline"*. (UNU-CRIS e Working).

(٤٥) إسماعيل صبري مقلد. (٢٠١١). *"العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع"*. (القاهرة. المكتبة الأكاديمية). ص ٤٧. واثم السيد عثمان. (٢٠٢١). *"أثر متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي دراسة تأصيلية لدور نظرية الأيكولوجية السياسية"*. (بني سويف. مجلة كلية السياسة والاقتصاد. مجلد ١٠. العدد ٩). ص ١٥٤.

سالي نبيل الشعراوي. (٢٠١٧). *"العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي"*. (القاهرة. العربي للنشر (٤٧) تفصيلاً: والتوزيع). ص ٢٤-٢٨.

واثم السيد عثمان. *"أثر متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي دراسة تأصيلية لدور نظرية الأيكولوجية السياسية"*. (٤٨) للمزيد: مرجع سابق. ص ١٥٥.

(٤٩) مايكل هارديت، أنطونيو نيغري. (٢٠٠٢). *"الامبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة"*. ترجمة: فاضل جتكر. (الرياض. مكتبة العبيكان).

واثم السيد عثمان. *"أثر متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي دراسة تأصيلية لدور نظرية الأيكولوجية السياسية"*. (٥٠) مرجع سابق. ص ١٥٦.

عبد المطلب عبد الحميد. (١٩٩٨). *"النظام الاقتصادي العالمي"*. ط١. (القاهرة. مكتبة النهضة المصرية). (٥١)

واثم السيد عثمان. *"أثر متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي دراسة تأصيلية لدور نظرية الأيكولوجية السياسية"*. (٥٢) مرجع سابق. ص ١٥٦.

إيهاب محمد أبو المجد عياد. (٢٠٢٣، أبريل). *"أثر المتغيرات الدولية المعاصرة علي الأمن الجيوسياسي للشرق الأوسط"*. (بورسعيد. كلية التجارة. مجلة الدراسات المالية والتجارية. المجلد ٢٤. العدد ٢).

مصطفى علوي. (٢٠٠٥). *"الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة"*. (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. السنة الأولى. العدد ٤:٤).

إيهاب محمد أبو المجد عياد. *"أثر المتغيرات الدولية المعاصرة علي الأمن الجيوسياسي للشرق الأوسط"*. مرجع سابق. للمزيد: أميرة محمد عبد الحليم. (٢٠٢٢، يوليو). *"الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"*. (القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملفات)، ص ٤.

(٥٦) Hans Morganthau. (1960). *"Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace"*. (New York: Alfred A. Knopf.), Pp13-17.

(٥٧) مارتين غريفش، نيري أوكلاهان. (٢٠٠٨). *"المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"*. (الإمارات العربية المتحدة. مركز الخليج للأبحاث). ص ١٥٤.

- (٥٨) إسماعيل صبري مقلد. (١٩٩١). "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات". طبعة خاصة. (القاهرة. المكتبة الأكاديمية). ص ص ٢٦٥-٢٦٦.
- (٥٩) vernon van dyke. (1971). "*International Politics*". (New York. Appleton. Century Crofts). Pp221-222.
- (٦٠) رتيبة برد. (٢٠٢١). "توازن القوى في النظام الدولي: قراءة في الثابت والمتغير". (الجزائر. جامعة مولود معمري. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. المجلد ٩. العدد ٤). ص ٢١٩.
- (٦١) للمزيد: إسماعيل صبري مقلد. (١٩٩١). "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات". مرجع سابق. ص ص ٢٦٦-٢٦٧.
- (٦٢) إبراهيم أبو خزام. (١٩٩٩). "الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام". ط ١. (لبنان. الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة). ص ص ١٤-١٦.
- (٦٣) إسماعيل صبري مقلد. (١٩٧١). "العلاقات السياسية الدولية". ط ١. (الكويت. مطبوعات الجامعة). ص ٧.
- (٦٤) محمد عصام خوجة. (٢٠١٠). "الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٩". (الأردن. رسالة ماجستير. جامعة مؤتة). ص ص ١٧-١٩.
- (٦٥) رتيبة برد. (٢٠٢١). "توازن القوى في النظام الدولي: قراءة في الثابت والمتغير". مرجع سابق. ص ص ٢٢٢-٢٢٣.
- (٦٦) على عودة العقابي. (٢٠١٠). "العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتريخ والنظريات". (بغداد. دار الكتب العلمية). ص ص ١٤٩-١٥٠.
- (٦٧) وسن إحسان عبد المنعم. "ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً". مرجع سابق. ص ١٥٣.
- (٦٨) إسماعيل خالد. (٢٠٢٣، يناير ٢٠). "التكتلات الاقتصادية الإقليمية". (مجلة الشرق الأوسط الديمقراطية. تاريخ زيارة الموقع <https://alawset.info/2023/01/20/>). موقع: <https://alawset.info/2023/01/20/>. وللزيد يراجع في ذلك: زينب حسين عوض الله. (١٩٩٩). "الاقتصاد الدولي: نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة". (الإسكندرية. الجامعة الجديدة للنشر). ص ص ٣٠٠-٣١٠.
- (٦٩) وسن إحسان عبد المنعم. "ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً". مرجع سابق. ص ص ١٥٦-١٥٧. وللزيد أيضاً: المرجع السابق.
- (٧٠) المرجع السابق.
- (٧١) المرجع السابق.
- (٧٢) إسلام إبراهيم حسين. "تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية". مرجع سابق. ص ٣٦٦.
- (٧٣) المرجع السابق.
- (٧٤) سالي موفق عبد الحميد. (٢٠١٧). "التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي: بريكس أنموذجاً". (العراق. جامعة النهرين. رسالة ماجستير في العلوم السياسية). ص ص ٦٠-٦٥.
- (٧٥) وليد عابي، وآخرون. (٢٠٢٢). "واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس-دراسة تحليلية للفترة ١٩٩١-٢٠٢١". (الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. المجلد ٧. العدد ٢). ص ١٥٨.

(٧٦) المرجع السابق. بالاستعانة ببيانات المرجع:

IMF.WEO database (October 2020) for 2020, and PwC.3 for 2030, 2040 and 2050. (www.imf.org).

(٧٧) phil thornntonm, (2012). BRICS BANK: Building purpose, EMERGING MARKET, Euromony Institutional Investor). P4-5.

- (٧٨) وسن إحسان عبد المنعم. "ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً". مرجع سابق. ص ١٦٣.
- (٧٩) إسلام إبراهيم حسين. "تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية". مرجع سابق. ص ٣٦٦.
- (٨٠) المرجع السابق.
- (٨١) العربية. نت. (٢٠٢٣، أبريل ٢٦). "١٩ دولة تتقدم لعضوية "بريكس" من بينهما ٤ دول عربية". تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٥/١. موقع: <https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2023/04/25/19-بينها-٤-دول-عربية>
- (٨٢) وسن إحسان عبد المنعم. "ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً". مرجع سابق. ص ١٦٣-١٦٤. وأيضاً: أحمد دياب. (٢٠١١). "البريكس تكتل القوى الصاعدة". (القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. ملف الأهرام الاستراتيجي). ص ١. وأيضاً: (2011. June 15), General Leonid, (Russia. strategic culture foundation). "BRICS and the mission of reconfiguring the world", (الجزائر. مجلة وحدة البحث (٨٣) وناسي لزهرة، وآخرون. (٢٠٢١، ديسمبر). "دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي". (الجزائر. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية. المجلد ١٦ العدد ٤). ص ٧٥٠.
- (٨٤) علي بلعربي. "التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد". مرجع سابق. ص ١٠٩-١١٠.
- (٨٥) Richard Carey and Xiaoyun Li. "The BRICS in International Development: The New Landscape", Op.cit. p7.
- (٨٦) Robert Kappel. "Global Power Shifts and Challenges for the Global Order". Op.cit. p4.
- (٨٧) Ibid. P3-6.
- (٨٨) أيمن عزام. "مجموعة بريكس تدرس جدوى ضم دول جديدة في هذا العام". (جريدة المال. نشر بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٣. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٢/٢. موقع: <https://almaalnews.com/> مجموعة-بريكس-تدرس-جدوى-ضم-دول-جديدة-ف/
- (٨٩) Richard Carey and Xiaoyun Li. "The BRICS in International Development: The New Landscape". Op.cit. p7.
- (٩٠) Robert Kappel. "Global Power Shifts and Challenges for the Global Order". Op.cit. P6-8.
- (٩١) Richard Carey and Xiaoyun Li. "The BRICS in International Development: The New Landscape". Op.cit. p8-9.
- (٩٢) BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 11 and 12 of The 6th BRICS Summit: Fortaleza Declaration, July 15, 2014, Fortaleza, Brazil, <http://www.brics.utoronto.ca/docs/140715-leaders.html>.
- (٩٣) علي بلعربي. (٢٠٢١). "التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد". مرجع سابق. ص ١١٣.
- (٩٤) Robert Kappel. "Global Power Shifts and Challenges for the Global Order". Op.cit. p8-9.
- (٩٥) Shraddha Naik. (2016, June 25-27). "The Rise of BRICS- A Multipolar World?" (Asia-Pacific ISA Conference Hong Kong). Pp9-11.
- (٩٦) Robert Kappel. "Global Power Shifts and Challenges for the Global Order". Op.cit. p4-5.
- (٩٧) علي بلعربي. "التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد". مرجع سابق. ص ١١٦.
- (٩٨) المرجع السابق. ص ١١٦-١١٧.
- (٩٩) المرجع السابق.
- (١٠٠) Kakonen, Jyrki (2014). "BRICS as a New Power in International Relations?" (Geopolitics, History, and International Relations 6(2)). P8-9. <https://www.jstor.org/stable/26805954>.
- (١٠١) Richard Carey and Xiaoyun Li. "The BRICS in International Development: The New Landscape". Op.cit. p7-10.